

## SOCIETAL FACTORS LEADING TO 25 JANUARY AND 30 JUNE REVOLUTIONS IN EGYPT "A FIELD STUDY IN A VILLAGE OF SHARKIA GOVERNORATE"

Ecresh, A.A. and Huda A. El-Deeb

Rural Sociology Faculty of Agriculture- Zagazig University

العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو في مصر "دراسة ميدانية في إحدى قرى محافظة الشرقية"  
أيمن أحمد عكرش و هدى أحمد علوان الديب  
شعبة الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي كلية الزراعة - جامعة الزقازيق

### الملخص

استهدفت الدراسة الراهنة: التعرف على الأهمية النسبية للعوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير، التعرف على الأهمية النسبية لتواجد العوامل المجتمعية السابقة بعد قيام ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو كلا على حده، اختبار معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو فيما يتعلق بدرجة تواجدها كل عامل من العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير، اختبار معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير، والتعرف على آراء الباحثين من حيث الآثار الإيجابية والسلبية لثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو على المجتمع المصرى. ولقد أجريت الدراسة الميدانية فى قرية منشأة أبو الأخضر بمركز الزقازيق محافظة الشرقية، وجمعت البيانات من عينة قوامها ١٥٠ مبحوث بطريقة المعاينة العشوائية المنتظمة من الأفراد الذين يزيد عمرهم عن ١٨ سنة المتواجدين بمساكنهم بالقرية (مبحوث من كل أسرة) بواسطة المقابلة الشخصية باستخدام استمارة الاستبيان خلال الفترة من بداية شهر مارس واستمرت حتى نهاية شهر يونيو عام ٢٠١٥. ولقد استخدم فى تحليل بيانات الدراسة جداول الحصر العددي، النسب المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الدرجات المعيارية والدرجات التائية، معامل ألفا كرونباخ، اختبار كروسكال واليز. وكانت اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة: أن عامل الإدارة المحلية احتل الترتيب الأول من بين العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير، يليه العامل النفسي، العامل الزراعي، ثم العامل الأمني، بينما احتل العامل الصحي، ثم العامل التعليمي الترتيبين الأخيرين من بين العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير، كذلك احتفظ عامل الإدارة المحلية أيضاً بالترتيب الأول بعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو على حد سواء يليه العامل الزراعي، العامل الأمني، فالعامل النفسي، كما احتفظ العامل الصحي، العامل التعليمي بالترتيبين الأخيرين بعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ٣٠ يونيو. وبالنسبة لنتائج اختبار معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورتى ٢٥ يناير وكذلك ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل من العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير تبين وجود فروق معنوية عند مستوى ٠.٠١ بالنسبة لتواجد العامل الأمني، ووجود فروق معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠٥ بالنسبة لتواجد كل من: العامل الاجتماعي، العامل التعليمي، والعامل السياسي، بينما لم يتبين وجود فروق معنوية فيما يتعلق بتواجد كل من: العامل النفسي، العامل الاقتصادي، العامل الصحي، العامل الزراعي، وعامل الإدارة المحلية. وبالنسبة لآثار ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو على المجتمع المصري من وجهة نظر الباحثين اتضح أن أهم الآثار الإيجابية لثورة ٢٥ يناير هي: مطالبه الجماهير بالقضاء على الفساد، التعبير عن الراى بحرية وديمقراطية فى امور وشئون البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومطالبه الجماهير باحداث اصلاح فى جوانب المجتمع بنسب بلغت (٢٧,٨%، ٢٠,٢%، ١٦,٥%) على الترتيب، وكانت أهم الآثار السلبية لثورة ٢٥ يناير هي: انتشار الانفلات الأمني وأعمال الشغب والسرقة والبلطجة وقلة الشعور بالأمن والأمان، زيادة الرشاوى والفساد المالى والادارى، وغلاء الأسعار وندرة بعض السلع مثل البنزين والسولار والغاز بنسب بلغت (٢٥,٦%، ٢١,٦%، ١٣,٦%) على الترتيب، كما تبين أن أهم الآثار الإيجابية لثورة ٣٠ يونيو هي: المطالبة باحداث اصلاح فى جوانب المجتمع، القضاء على جماعة الإخوان وافكارها الهدامة، والرجوع النسبي لشعور المواطنين بالأمن والأمان بنسب بلغت (٢٠,٣%، ١٧,٥%، ١٢,٧%) على الترتيب، وكانت أهم الآثار السلبية لثورة ٣٠ يونيو هي: ظهور الرموز الفاسدة من اعضاء الحزب الوطنى مرة أخرى على الساحة السياسية، لم يحدث اى تغيير او تقدم فى احوال

المجتمع، وتراجع درجة الحرية في التعبير عن الرأي عما هو كان قائماً خلال فترة أحداث ٢٥ يناير بنسب بلغت (١٦.٠%، ١٠.٧%، ١٠.٧%) علي الترتيب.  
**الكلمات الاسترشادية:** العوامل المجتمعية، الآثار الإيجابية والسلبية، ثورة ٢٥ يناير، ثورة ٣٠ يونيو، مصر.

### **المقدمة**

لم تمر البشرية في أية مرحلة من تاريخها بمرحلة تشبه المرحلة المعاصرة من حيث سرعة التغيير وعمقه وشموله، ولذلك بات تغيير الأوضاع في البلدان ضعيفة التطور ليس ضرورة من ضرورات العصر فحسب بل أصبح شرطاً للبقاء، وإذا تأملنا حقيقة التغيير الحاصل نجد أنه يحدث بفعل عدة عوامل أبرزها النظرة العقلية وما أفضت إليه من تفكير موضوعي وتقدم علمي في جميع المجالات، التصنيع وما اقترن بها من تكنولوجيا أدت إلى مزيد من سيطرة الإنسان علي موارد الطبيعة، التوجه الغالب نحو مزيد من المشاركة الشعبية والحضور الجماهيري علي صعيد الحياة السياسية، وبروز الديمقراطية كشكل من أشكال الحكم ولو بدرجات وأشكال متفاوتة في عمقها وشمولها، وهذه العوامل كان وما زال تأثيرها يقع علي نواحي الوجود الاجتماعي والحياة الاجتماعية كلها (الاقتصاد- السياسة- بنية المجتمع) بحيث كان يؤدي دائماً إلى انتقال المجتمعات البشرية من مرحلة أو درجة أدنى إلي مرحلة أو درجة أعلى تكون فيها أقدر علي إدارة موارد الطبيعة والمجتمع والسيطرة عليها، وإن كان هذا يتم بأشكال متباينة ودرجات متفاوتة بين المجتمعات البشرية (الخضور، ٢٠٠٩، ص ٣٦٩).

وعلي الصعيد الاقتصادي فقد عانى المجتمع المصري منذ ثلاثة عقود من أزمة الاختناق الاقتصادي حيث أدى اتباع مصر سياسة الإصلاح الاقتصادي منذ منتصف السبعينيات إلى تخليها عن القطاعات الإنتاجية، وعلى الأخص الزراعة والصناعة، وسيطرة القطاعات الخدمية على الهيكل الاقتصادي، ومن ناحية أخرى أصبح الاقتصاد المصري أكثر اعتماداً على الخارج في توفير احتياجاته من الغذاء والمنتجات الصناعية الاستهلاكية والإنتاجية، كما قامت الدولة بتقليص الانفاق العام على الصحة والتعليم والإسكان الشعبي والخدمات الاجتماعية وتخفيض الدعم على الغذاء والاعتماد المتزايد على الضرائب غير المباشرة التي يتحمل الفقراء عبئها الأكبر مما أدى إلى تزايد معدل الفقر ليصل إلى ٢١.٦% عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ثم يقفز إلى ٢٥.٢% عام ٢٠١١/٢٠١٠، كما أدى ذلك إلى تزايد معدلات الأمراض في مصر، ومنذ الخمسينيات حتى عام ١٩٨٠ كان متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ٦.٨%، وخلال الثلاثة عقود الأخيرة انخفض إلى ٤.٣%، ثم تدهور إلى ١.٣% عام ٢٠١١، وخلال الأعوام من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠ كان متوسط المعدل السنوي للتضخم ٣.٢%، وخلال الأعوام من ١٩٧١ إلى ١٩٨١ ارتفع إلى ٩.٦%، وخلال الأعوام من ١٩٨٢ إلى ٢٠١٠ واصل ارتفاعه ليصل إلى ١١.٣%، ثم بلغ ١١.٥% عام ٢٠١١، كما تراكمت مشكلة البطالة في مصر مما أدى إلى تزايد معدل البطالة ليصل إلى ٩.٨% خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٠ ويقفز إلى ١٢.٤% خلال نفس الفترة من عام ٢٠١١، كما كان معدل الاستثمار في مصر متدنياً حيث بلغ ١٥.٤% عام ٢٠١١/٢٠١٠، ومن الضروري الإشارة إلى أن معدل الادخار أيضاً في مصر كان متدنياً برغم اعتبارها ضمن دول الفئة المنخفضة من الدول متوسطة الدخل حيث بلغ ١٠.٨% عام ٢٠١١/٢٠١٠ (توفيق، ٢٠١٣).  
وعلي الصعيد السياسي فقد اعتاد المصريون لعقود طويلة أنهم مهمشون، وأن السياسة يختص بها قلة من الناس في قمة السلطة وعلى رؤوس الأحزاب، كما أن السياسة هي نشاط نخبوي بالضرورة وأن ممارستها دائماً محفوفة بالمخاطر، وأن الانتخابات عملية شكلية ويتم تزويرها، وأن إرادة الشعب لا وجود لها ولا تأثير، وكانت العلاقة قائمة على ما تمن به السلطة على الشعب من إصلاحات، فكانت النتيجة بعد غالبية المواطنين عن ممارسة أو المشاركة في العمل السياسي، أما عن الأقلية التي آمنت بأهمية المشاركة السياسية فقد قوبلت بتكبير الحريات والتضييق الأمني (عكاشة، ٢٠٠٥، ص ١٥).

أما علي الصعيد الاجتماعي فقد تضمنت البنية الاجتماعية المصرية عوامل قوية لانتشار الفساد بين مختلف شرائح المجتمع المصري العليا والوسطى والدنيا، فبالنسبة للطبقة العليا تزايدت معدلات التزاوج بين المال والحكم فكانت سلطة اتخاذ القرارات في يد من لديهم مصالح خاصة نتج عنها اتخاذ قرارات تتوافق مع تلك المصالح الشخصية، أما بالنسبة للطبقة الوسطى والدنيا فكانت هناك عوامل عدة تعمل علي انتشار الفساد فيها، إذ زاد عدد الأفراد الذين لا يستطيعون مجرد البقاء علي قيد الحياة وزاد معه الشعور بعدم العدالة واللامساواة إضافة لعوامل أخرى مثل ارتفاع نسبة البطالة وخصخصة المؤسسات الإنتاجية وما استتبعها من إحالة أعداد كبيرة من العمال علي المعاش المبكر ما نتج عنه هبوط شرائح متزايدة من الطبقة الوسطى إلى مستويات أدنى، بالإضافة إلى تدهور مستوى الخدمات التعليمية والصحية وغيرها مما دفع البعض من هؤلاء الأفراد لاتباع طرق غير مشروعته لتوفير متطلبات معيشتهم (رضوان، ٢٠١١، ص ٦٥).

ونظراً لهذه العوامل مجتمعه وغيرها، فقد توالى الحركات الاحتجاجية بمصر تنديداً بسوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية واندلعت الثورة المصرية وهي ثورة شعبية سلمية بدأت يوم الثلاثاء ٢٥ يناير ٢٠١١، وهو اليوم المحدد من قبل عدة جهات من المعارضة المصرية والمستقلين والذي يوافق يوم عيد الشرطة في مصر، وذلك احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة وكذلك على ما اعتبر فساداً في ظل حكم الرئيس محمد حسني مبارك (علام، ٢٠١٢، ص٢).

وعقب سقوط حكم الرئيس محمد حسني مبارك الذي أعلن تنحيه عن الحكم بعد ١٨ يوماً من التظاهرات تولى الرئيس محمد مرسي رئاسة الجمهورية بعد فترة أدار فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة شؤون البلاد، ومع مرور عشرة أشهر على حكم الرئيس محمد مرسي، (رشدي، ٢٠١٣، ص ٢) جرت مظاهرات ٣٠ يونيو في مصر في محافظات عدة، نظمها أحزاب وحركات معارضة للرئيس محمد مرسي، وكان توقيت المظاهرات محدداً مسبقاً منذ أسابيع، وطالب المتظاهرون برحيل الرئيس محمد مرسي، وفي يوم ٣ يوليو أعلن وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي وقتها إنهاء حكم محمد مرسي، على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شؤون البلاد لحين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، مع جملة إجراءات أخرى أعلن عنها، وتبع ذلك البيان احتفالات في ميدان التحرير وعدد من المحافظات المصرية (السويدي، ٢٠١٤، ص٣). ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث للتعرف على العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو في مصر.

#### المشكلة البحثية للدراسة:

في ضوء ما سبق ذكره من تدهور في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتي وفرت بيئة خصبة للاحتجاج على النظام الحاكم ما نتج عنه ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو تثير الدراسة التساؤلات التالية: ما هي الأهمية النسبية للعوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير؟، ما هي الأهمية النسبية لتواجد العوامل المجتمعية السابقة بعد قيام ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو كلا على حده؟، هل هناك فروق معنوية قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل عامل من العوامل المجتمعية السابق ذكرها؟، هل هناك فروق معنوية قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات العوامل المجتمعية السابق ذكرها؟، ما هي آراء الباحثين من حيث الآثار الإيجابية والسلبية لثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو على المجتمع المصري؟.

**أهداف الدراسة:** انطلاقاً من أبعاد المشكلة البحثية السابقة، تستهدف هذه الدراسة ما يلي:

- ١- التعرف على الأهمية النسبية للعوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير.
- ٢- التعرف على الأهمية النسبية لتواجد العوامل المجتمعية السابقة بعد قيام ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو كلا على حده.
- ٣- اختبار معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل عامل من العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير.
- ٤- اختبار معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير.
- ٥- التعرف على آراء الباحثين من حيث الآثار الإيجابية والسلبية لثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو على المجتمع المصري.

#### الإطار النظري:

##### مفهوم الثورة:

تعرف موسوعة علم الاجتماع (الأسود، ٢٠٠٣، ص٤٧) الثورة بأنها "التغييرات الجزئية في البنية المؤسسية للمجتمع، تلك التغييرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهرياً وجوهرياً من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وأيديولوجية وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية". ويعرفها مايكل روسكن و روبرت كورد - في كتابهما مقدمة في العلوم السياسية- بأنها "عملية تغيير جذري للنظام السياسي، بما يؤدي للإطاحة بالنظام القديم والنخبة التابعة له (Michael,2008, p.359) . . ويرى حسيب (٢٠١١، ص٧٠) أن المعنى الدقيق للثورة "يصف مجمل الأفعال والأحداث التي تقود إلى تغييرات جزئية في الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لشعب أو مجموعة بشرية ما، وبشكل كامل وعميق، وعلى المدى الطويل، ينتج منه تغيير في بنية التفكير الاجتماعي للشعب الناظر، وفي إعادة توزيع الثروات والسلطات السياسية". ويعرف Goldstone (1980,53) الثورة بأنها "محاولة لتحويل المؤسسات السياسية والسلطة السياسية في المجتمع، بواسطة تعبئة جماهيرية رسمية أو غير رسمية باستخدام إجراءات غير مؤسسية من شأنها تفويض السلطات".

### الخصائص الرئيسية لفترة ما قبل الثورة:

لقد أوضح برينتن (٢٠٠٩، ص ١٠٥) في كتابه تشريح الثورة أن الخصائص الرئيسية لفترة ما قبل الثورة يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أ- **الأعراض:** إن الطبقة الوسطى باعتبارها القوة الدافعة وراء الثورات، تشعر بغضب شديد من بعض القيود الاقتصادية والسياسية والأمنية وغيرها والمفروضة عليها من قبل الحكومة، وفي هذه المرحلة تكون الحكومة غير فعالة بشكل لا يصدق وغير قادرة على إدارة البلاد بشكل فعال وأن هذا يمكن أن يكون بسبب وجود زعيم غير كفء داخل الحكومة، وأخيراً يعاني الحزب الحاكم من انسحاب المتقنين من حوله ورفضهم لسلوك الحكومة.

ب- **ارتفاع الحمى:** إن ارتفاع الحمى هو تصعيد الغضب الذي تشعر به الطبقة الوسطى فينتفض الشعب في هذه المرحلة وهذه الانتفاضة ينتج عنها انهيار الهيكل الحكومي الحالي تحت هذه الانتفاضة الشعبية.

### القانون العلمي للثورات:

يري الدسوقي (٢٠٠٥، ص ١٦-١٧) أنه يمكن اكتشاف هذا القانون من واقع دراسة عينة من الثورات السياسية الاجتماعية الكبرى التي قامت في التاريخ الحديث بحثاً عن التراكبات الكمية التي أدت إلى التغيير الثوري. وهذه الثورات: الثورة الفرنسية ١٧٨٩، والثورة الروسية ١٩١٧، والثورة الصينية ١٩٤٩، والثورة المصرية ١٩٥٢، وثورات أمريكا اللاتينية (الجنوبية) في كل من بوليفيا ١٩٥٢، وكوستاريكا ١٩٥٣، وكوبا ١٩٥٩، وجواتيمالا ١٩٦٤، وإن متابعة حركة هذه الثورات من حيث أسبابها وتنظيمها وقيامها ونتائجها، ترصد الأسباب والشروط الرئيسية لقيام الثورات في الشروط الخمسة الآتية: (١) وجود تناقض اجتماعي- سياسي بين السلطة القائمة وبين المحكومين، كأن تكون هناك مشكلة اجتماعية حادة بسبب عدم التوازن بين الأجور وبين الأسعار، أو بسبب احتكار صنف اجتماعي معين للحكم وتحتية صفوات اجتماعية أخرى، ومن ثم الصراع بمختلف أشكاله وحسب مقتضى الحال. (٢) السلطة الحاكمة تعجز عن حل التناقض القائم وتسعي للاحتفاظ بزمام الأمور في يدها عن طريق إرضاء مختلف الأطراف، ونقل التناقض إلى القوي المتنافسة معها، فتحاول استقطاب قوة ضد قوة، أو تصفية أخرى، أو اختراق قوة ثالثة وهكذا، وتقديم تنازلات هنا وهناك فلا تتجح بل تزيد الأمور سوءاً، ذلك أن الحل الوسطي كما يقول جون ستيوارت لا تقدم أي حلول علي الإطلاق. (٣) وجود جماعة "سياسية" سرية أو علنية، حزب أو جبهة، تسعي لحل التناقض القائم لصالحها، وفق ما تعبر عنه مصالح القوي المشاركة. (٤) جموع الناس تتطلع إلى التغيير وتنتظره ياساً من الوضع القائم أو ما يعبر عنه بشرط "توفر حالة الثورة في المجتمع". (٥) اختيار اللحظة المناسبة، أو الظرف المواتي للاستيلاء على السلطة، وهذا الاختيار له حسابات دقيقة ويأخذ في الاعتبار عدة عوامل من حيث زمنه وتوقيتته ومكانه حسب مقتضى الحال، وهذا يعني أن القيام بالعمل قبل اللحظة المناسبة المحددة يؤدي إلى إجهاض الثورة، والتأخر عن القيام بها في اللحظة المناسبة المحددة يؤدي إلى إجهاض الثورة، والتأخر عن القيام بها في اللحظة المناسبة من شأنه تقوية الفرصة.

فإذا توافرت هذه الشروط الكمية في مجتمع ما فإن الثورة تقع حتماً ولابد، وتلك هي خلاصة متابعة عوامل الثورة في تلك البلاد والتي لم نجد بينها اختلافاً إلا في أسماء الثوار وتنظيماتهم ووقت قيام الثورة ومكانها، وإذا لم يتوافر شرط أو اثنان فإن هذا لا يعني خطأ القانون، وإنما يعني أن تراكمات الحالة لم تكتمل بعد، أما إذا فشل الثوار في الاستيلاء على السلطة وتم اعتقالهم وتصفيتهم فلا يجوز وصف ما قاموا به بالثورة اعتماداً على أن الثورة تقاس بالأهداف التي كانت ترمي إليها.

**النظريات المفسرة للتغيير الثوري:** تعددت النظريات المفسرة للتغيير الثوري ويمكن عرض أهمها فيما يلي:

١- **نظرية التخلف الثقافي Cultural Lag Theory:** يعتبر عالم الاجتماع الأمريكي (1886-1959) W.Ogburn أول من اهتم بالمعيار الثقافي لدراسة التغيير، حيث رأى أن تاريخ الاختراعات قد أدى إلى التراكم في الثقافة المادية، غير أنه تراكم لم يكن موازياً للتراكم في الثقافة اللامادية كالدين والفن والقانون والعرف الاجتماعي، الشيء الذي يحدث التصادم بين الجديد الممثل في الوسائل التكنولوجية " وبين القديم الممثل في "القيم والمعايير والعرف الاجتماعي"، و الذي بدوره يؤدي إلى حدوث " الهوة الثقافية Cultural-Lag " أو ما أسماه بالتخلف الثقافي، حيث يكون سير الثقافة المادية بمعدلات سريعة لا تتجاوب معها سرعة الثقافة الغير مادية، أو الجانب الكيفي للثقافة، فينتج عن ذلك تخلف وهوة بين نمطي الثقافة، مما يساعد على بروز المشكلات الاجتماعية في المجتمع الحديث، وقد وصف "أوجبرن" التخلف الثقافي بقوله "إن الأجزاء المتخلفة للثقافة الحديثة لا تتغير بنفس السرعة، وبما أن هناك ارتباطاً واعتماداً متبادلاً بين هذه الأجزاء فإن التغيير السريع في جزء من الثقافة يستلزم تكيفاً جديداً بإحداث تغييرات أخرى في بقية أجزاء الثقافة باعتبارها كل مترابط" (سرحان، ١٩٨١، ص ١٦٦)، مما يشير إلى أن العامل الثقافي يعد احد العوامل المجتمعية لقيام الثورات.

- ٢- **نظرية الالتقاء Convergence Theory**: وقدم هذه الرؤية في تفسير عملية التغير " كلارك كير ١٩٦٠" وتقوم على فرضية مفادها أن العالم قد دخل مرحلة جديدة هي مرحلة التصنيع الكامل، وأن هناك من الأفكار ما سايير هذا التحول، في حين لازال البعض منها بعيدا عن المسابرة في التحول نحو التصنيع، إلا أنه يكون لكل المجتمعات نفس المال، حيث ستصل كل دولة من دول العالم إلى مرحلة التصنيع الكامل، حيث يكون التصنيع الصفة المشتركة بين كل المجتمعات، فيخلق نظاما متشابهة، وأن التغير الاجتماعي الذي يحدث وفق ذلك، يكون محققا لصورة من صور التقارب والالتقاء بين المجتمعات الإنسانية والدول المختلفة (زايد، ١٩٩٢، ص٤٧)، مما يعني أن التخلف الصناعي يعد أحد العوامل المجتمعية لقيام الثورات.
- ٣- **نظرية روستو ومراحل النمو**: أقام والت روستو هذه النظرية في عام ١٩٦١ على فرضية مؤداها أن النمو الاقتصادي في جميع المجتمعات يمر بمراحل محددة، والفرق بين مجتمع وآخر يتمثل في الدرجة التي قطعها المجتمع على طريق النمو، وحدد " روستو " تلك المراحل في خمس هي: رغبة المجتمع التقليدي في التحول لمجتمع متطور، مرحلة التهيؤ، مرحلة الانطلاق، مرحلة السعي نحو النضج، مرحلة الاستهلاك الجمعي الوفير (زايد، ١٩٨٤، ص١٢٥)، ولا شك أن إنقطاع الدولة عن الاستمرار في إتمام هذه المراحل قد يساعد على تخلفها مما يدفع بالمواطنين إلى المطالبة بتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، ويزداد السخط الشعبي على النظام الحاكم وهذا ما حدث بالفعل في مصر حيث أعلن نظام مبارك منذ سنوات طويلة أنه يتبنى هذه المراحل في بناء الدولة المصرية، دون شعور المواطنين بنتائج إيجابية ملموسة.
- ٤- **متطلبات النسق الاجتماعي عند تالكوت بارسونز**: ينظر بارسونز إلى المجتمع من منظور أكثر تساعا هو منظور " النسق الاجتماعي"، والذي حسبه يشتمل على أنساق اجتماعية فرعية لكل منها أربعة وظائف وأساسية هي (التكيف، تحقيق الهدف، التكامل، والمحافظة على النسق)، و تحقيق هذه الوظائف الأربعة يتم من خلال التفاعل القائم بينها من جهة وبينها وبين النسق الاجتماعي العام أو الأكبر من جهة أخرى، وعالج " بارسونز " موضوع التغير من خلال تعامله مع التغير الحادث من داخل النسق الاجتماعي انطلاقاً من افتراض مؤداه أن النسق دائما في دفاع عن حدوده، فهو يشتمل في داخله المحافظة على النسق، علاوة على أنه يندمج مع الأنساق الأخرى لإنتاج شكل جديد وبصورة تكاملية حيث تؤدي التنشئة الاجتماعية و الضبط الاجتماعي دوراً أساسيا في الحفاظ على النسق والاستمرارية (مصطفى، ٢٠٠٢، ص١٤).
- ٥- **نظرية الطاقة في تفسير التغير عند لازلي هويت**: يؤكد " هويت " على أن المجتمعات الإنسانية لا يمكن لها أن تنمو إذا لم يكن هناك اتساع في مقدار الطاقة المتاحة للاستخدام الإنساني من أجل زيادة الإنتاج، وتجعل من الممكن تقسيم العمل، والتمايز الطبقي الاجتماعي، و تتميز بذلك المجتمعات الحديثة حيث تمتلك الطاقة الممكنة ليس فقط لأجل الإنتاج الضخم، بل لانجاز هذا الإنتاج بدون قيود أو عوائق، ومن هذا المنطلق يري هويت أن الطاقة المتاحة هي أهم العناصر الرئيسية في التغير (الزغبي، ١٩٧٨، ص٩٠).
- ٦- **النظرية الانتشارية Cyclical-Theories**: يعتبر A.L.Kroeber أحد رواد الاتجاه الانتشاري الذي يرى أن الانتشار هو انتقال العنصر الثقافي من مجتمع لآخر ومن دائرة ثقافية لآخرى وقد يكون الانتشار سريعا أو بطيئا، ويضيف كروبر أن المادة الثقافية التي لا تنتشر خلف حدود الشعب الذي تأصلت فيه، لن يكون لها نصيب كبير في البقاء، بل من المحتمل أن تفتى مع الثقافة الخاصة التي تبقى متصلة بها، أو تلفظ من الوجود بنمو مواد جديدة ضمن هذه الثقافة (وصفي، ١٩٩٠، ص٤٤)، ولا شك أن انتشار استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الفترة الأخيرة أدى إلى زيادة الاحتكاك الثقافي بين المواطنين المصريين المستخدمين لها والمواطنين من الشعوب الأخرى، فأدى إلى اكتساب ثقافة الاعتراض والتظاهر كما أدى إلى التعرف على مستوى التقدم والحريات والعدالة الاجتماعية التي يعيش فيها المواطنين الآخرين في الدول الأخرى، وهو الأمر الذي ربما ساعد في المطالبة بتحقيق إصلاحات تنموية في مصر، كذلك ساهم في حدوث ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو.
- ٧- **نظريات الصراع والقوة Conflict and Power Theories**: يعتبر كارل ماركس من أبرز ممثلي نظريات الصراع، حيث يعتقد أن عملية الصراع القائم على العامل الاقتصادي وامتلاك وسائل الإنتاج من عدمها تؤدي وبالضرورة إلى التغير الاجتماعي حيث يري أن التاريخ الكلي للمجتمعات هو تاريخ الصراع الطبقي فالسبب الرئيسي للتغير حسبما يري ماركس، يكمن في أن المجتمع ينتج الصراع من خلال تأثير التنافس الاقتصادي للطبقات الاجتماعية، فالعامل الاقتصادي هو الذي يحدث أو ينتج التغيرات الأخرى من خلال ميكانيزم للصراع المكثف بين الجماعات الاجتماعية، وبين الأجزاء الأجزاء المختلفة من النسق الاجتماعي (كوهن، ١٩٨٥، ص٢٦٣)، ولا شك أن التزاوج بين السلطة والمال في الحكومات الأخيرة في حكم مبارك، كذلك ازدياد الهوية الاجتماعية بدرجة كبيرة جداً بين

- رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال، وبين طبقات المجتمع الأخرى أدت إلى شعور المواطنين بعدم العدالة في توزيع مردودات التنمية على طبقات المجتمع مما أدى إلى وجود صراع طبقي معلن من جانب طبقات المجتمع الفقيرة والمتقفة في فترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير.
- ٨- **مدخل تحليل التاريخ الطبيعي للثورات الحديثة:** يحاول هذا المدخل أن يقدم تفسيراً للمراحل المختلفة داخل العملية الثورية ومن أبرز رواد هذا المدخل نجد جورج بيثي وكارين برنتون، حيث ركزا على دراسة النتائج الرئيسية للأعمال والأفعال التي تحلل مصادر التذمر والعنف (Boesche 2006,p70)، كأحد العلامات والمؤشرات للتطور الطبيعي الذي تمر به المجتمعات.
- ٩- **المدخل النفسي:** ويحاول هذا المدخل أن يبحث عن العوامل النفسية التي تدفع بالشخص لكي يشارك في الحركات الثورية، ويتزعم هذا المدخل جوستاف لوبون الذي يعرف الثورة على أنها "مجموعة من التحولات الفجائية في المعتقدات والأفكار والمذاهب (الكبالي، ١٩٧٩، ص ٨٧٠) مما يشير على دور العامل النفسي في اندلاع الثورات.
- ١٠- **التفسير النقدي الارتقائي (المتفائل):** ساد في القرن التاسع عشر بين أحزاب ومفكري اليسار، وهو لا يزال سائداً في النظرية المادية التاريخية، وطبقاً لهذا التفسير فإن الثورات السياسية والاجتماعية هي أدوات للتقدم الحتمي للبشرية، وهذا الاتجاه في علم الثورة ينقسم إلى عدة اتجاهات، فالبعض ضمن هذا التفسير يرى أن المساواة هي العلامة الأبرز على التقدم، أما الاتجاه الثاني والذي يعبر عن النظرة اللبرالية، يرى أن الانتفاضات الجماهيرية لا تكون تقدمية أصلاً إلا عندما تكون موجهة ضد الحكام المستبدين، وهادفة لإقامة حكم حر (مقلد، ١٩٨٥، ص ٢٠).
- ١١- **نظرية الحق الطبيعي:** وتجسد هذه النظرية المفهوم البرجوازي للثورة وتعبّر عن آراء أنصاره، فيعتقد دعاة نظرية الحق الطبيعي أن الثورة ضرورية لتوطيد الحرية والإخاء والمساواة، وكانت النظريات البرجوازية من أول نظريات الثورة في علم الاجتماع، وتؤكد هذه النظرية أن الأفعال الثورية ضرورية بسبب حقوق طبيعية معينة للإنسان، وبعض المبادئ الخالدة عن العدالة وليس بسبب الحاجات المادية الناضجة للتقدم الاجتماعي، وقد انقلب دعاة هذه النظرية فيما بعد على الثورات واعتبرها عارضا غير طبيعي في المجتمعات، كما لقيت هذه النظرية نقداً شديداً من سان سيمون و اوغيسست كونت وكارل ماركس، إذ وصفها الأخير بأنها ليست علمية وأكد على الطابع الحتمي للثورات التي تحدث نتيجة ضرورات اقتصادية (كرازين، ١٩٧٥، ص ٣١). مما يشير على دور العامل النفسي في اندلاع الثورات.

#### الدراسات السابقة:

توصلت بعض الدراسات السابقة التي أمكن الإطلاع عليها في هذا المجال إلى العديد من النتائج أهمها: توصلت دراسة الخضور (٢٠٠٦) إلى أن (١) عملية التغيير الاجتماعي عملية سياسية في جوهرها وانحراف هذه العملية باتجاه القوة واستخدام العنف ليس إلا تعبيراً عن فشل سياسي. (٢) إن تخلف الجانب الاقتصادي يفرز عدد كبير من المشاكل الاجتماعية التي تؤدي إلى ضعف وظيفي بصيب الدولة ويحعلها غير قادرة على القيام بالدور المطلوب منها والذي يعد واحداً من الأسباب الأساسية لانحراف عملية التغيير الاجتماعي نحو العنف. (٣) إن غياب الديمقراطية كشكل من أشكال الحكم والفعل الاجتماعي يعد سبباً أساسياً ثانياً للعنف. (٣) إن قمع حرية الفكر واستبعاد المنقذين يعد السبب الأساسي الثالث لانحراف عملية التغيير باتجاه العنف. كما أوضحت دراسة الخضور (٢٠٠٩) : (١) أن تشكل الجماعة السياسية أو المجتمع السياسي يتطلب فضلاً عن توافر الشعب والمكان والجهاز السياسي وتبادل المنافع، وجود أهداف عامة تنظم العمل السياسي وهذه الأهداف كي تكون قادرة على تشكيل إجماع حولها لا بد أن تكون مقبولة عقلياً ووجدانياً من قبل الأغلبية. (٢) إن الديمقراطية كنظام سياسي وطريقة في الحكم تقوم على عدة معطيات علي رأسها المشاركة في عملية الحكم وصنع القرار. (٣) إن أية عملية تحديث أو تغيير في وضع المجتمع لا يمكن أن تفرض من الخارج بمعنى أن أي تغيير للواقع السياسي والاقتصادي لا بد أن يواكبه تغيير في البنية الاجتماعية بحيث تتلائم مع التغييرات الحاصلة على الصعيدين السابقين كي لا تعرقل مقاصد التغيير واتجاهاته العامة. (٤) قابلية بنية المجتمع للتعديل والتغيير تتوقف على مدى مرونته ووحدته وتماسكه وهذه المعطيات تقوم على شروط معينة كالشعور بالانتماء والتوحد بالمجتمع وإمكانية الحراك الاجتماعي وسيادة القانون وعدالته فضلاً عن مستوى معين من الوعي العام ومنظومة من القيم تعزز وتساند أنماط السلوك الاجتماعية والفردية المرغوب فيها. (٥) إن عملية التغيير الاجتماعي عملية شاملة تطل جوانب المجتمع كلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهي قبل كل شيء فعل إنساني. وبالنسبة لدور الشباب في التغيير. ولقد توصلت دراسة الدراوشة (٢٠١٢) إلى أن (١) الفيس بوك أكثر وسائل الاتصال تأثيراً على دور الشباب في التغيير، يليه الإنترنت، ثم الفضائيات العربية، ثم المنابر والدروس الدينية، ثم المؤسسات التعليمية، ثم بعد ذلك الندوات والمحاضرات.

(٢) دور الشباب في التغيير تركز في مشاركة الشباب في العمل التطوعي وأساليب خدمة المجتمع، ثم مشاركة الشباب في الأنشطة الاجتماعية، وبعد ذلك إحساس الشباب بالمسؤولية، ثم وعي الشباب بالتحديات السياسية والحوار البناء، ثم دور الشباب في تحقيق الضبط النفسي، ثم انتماء الشباب للأحزاب (٣) وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور الشباب في التغيير تعزى لمتغير المستوى التعليمي، كما تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي، والعمر، ومكان إقامة الأسرة. وتوصلت دراسة جليبي (٢٠١٣) إلى: (١) بلغت المعاناة من الاستبعاد الاجتماعي في مصر ذروتها قبل ثورة ٢٥ يناير، إذ انتشرت مظاهر اللامساواة الاجتماعية والتفاوت، وتباينت أشكال الاستبعاد الاجتماعي سواء كانت تفاوت بين الرجل والمرأة في مجالات عدة، أو تفاوت بين سكان المناطق العشوائية وسكان الأحياء الراقية، وصولاً إلى الاستبعاد الاجتماعي المتمثل في ضعف الإحساس بالهوية والمواطنة، (٢) تفاقم أوضاع الاستبعاد الاجتماعي في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير أدى إلى زيادة العراقي التي تعيق ممارسة الديمقراطية وتتنقص من حقوق المواطنة (٣) أسهمت عوامل عديدة في إشعال ثورة ٢٥ يناير كالتقسيم الطبقي، غلبة القيم الفردية على القيم الجماعية، عرقلة جهود التنمية المستدامة، التداخل بين السلطة والثروة، إسهام الإعلام في تزييف الوعي، وتزايد معدلات الفساد (٤) تزايدت الممارسات التي تهدف إلى التخلص من القوي السياسية والاقتصادية على المجال العام في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، وتحرر المجال العام، وذلك عبر مجموعة الإعلانات الدستورية، تعديلات قوانين مباشرة الحقوق السياسية، نظام الأحزاب، قانون السماح للمصريين بالخارج بممارسة حقوقهم السياسية، وظهور النقابات المستقلة (٥) أخذت مقومات المواطنة النشطة في التشكل بعد ثورة ٢٥ يناير متمثلة في تزايد الحركات الاحتجاجية والإضرابات والاعتصامات من مختلف فئات الشعب مما يدل على انخراط المواطن المصري في النشاطات الموجهة نحو التغيير الاجتماعي (٦) حدث التنام لمركب الهويات المتعددة في بناء موحد يجمع بين مختلف الطوائف والشرائح الاجتماعية بعد ثورة ٢٥ يناير، وأعاد إلى القمة مجموعة من القيم الجماعية التي تدعم التكامل الاجتماعي والاندماج الاجتماعي. وتوصلت دراسة (Mahmoud 2013) أن: (١) شهد الاقتصاد المصري في عام ٢٠١٠ حالة من الركود العام انعكست سلباً على معدلات النمو الاقتصادي والتضخم والبطالة وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وأسواق المال والسياحة حيث سجل الاقتصاد القومي لأول مره معدلاً سالباً للنمو -٢,٤% في الفترة من (يناير- مارس) من عام ٢٠١٠ (٢) شهد النصف الثاني من عام ٢٠١١ ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات البطالة لم تشهده البلاد منذ نحو ٤ سنوات حيث سجل ١٢% مقارنة بمتوسط ٩% في الأعوام السابقة، ويرجع ذلك لمجموعة أسباب متمثلة في التأثير السلبي لثورة ٢٥ يناير على تدفقات الاستثمار الخاص والأجنبي، وانخفاض أعداد السائحين مما يرتبط بصفة مباشرة طردياً بمعدلات البطالة بالإضافة إلى زيادة أعداد المصريين النازحين من الأراضي الليبية وبقي الدول العربية في أعقاب الانتفاضات الثورية التي شهدتها المنطقة العربية.

#### الفروض البحثية للدراسة:

١- توجد فروق معنوية قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو كلاً على حده فيما يتعلق بتواجد العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير التالية (العامل الاجتماعي، العامل النفسي، العامل السياسي، العامل الاقتصادي، العامل الأمني، العامل التعليمي، العامل الصحي، العامل الزراعي، عامل الإدارة المحلية).

٢- توجد فروق معنوية قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات كل عامل من العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير المدروسة.

#### منهجية الدراسة وأدواتها Methodology :

اختيرت محافظة الشرقية مجالاً جغرافياً ميدانياً للدراسة الراهنة لعدة أسباب: (١) تعتبر محافظة الشرقية من أكبر محافظات الجمهورية في عدد السكان حيث تحتل المركز الثالث من بين محافظات الجمهورية، والمركز الأول بين محافظات الوجه البحري. (٢) كما أنها تحتل ترتيباً متوسطاً في قيمة دليل التنمية البشرية من بين محافظات الجمهورية (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومي، ٢٠١٠، ص ٢٦٦-٢٨٣). وتقع محافظة الشرقية ضمن محافظات الإقليم التخطيطي الثالث الذي يضم محافظات: الإسماعيلية، السويس، بورسعيد، جنوب سيناء، وشمال سيناء، بحدها من الشمال بحيرة المنزلة ومن الجنوب محافظة القليوبية ومن الشرق محافظة الإسماعيلية ومن الغرب محافظة الغربية. وتعتبر محافظة الشرقية من المحافظات الكبرى في الوجه البحري في المساحة حيث تبلغ مساحتها ٤٩١١ كم<sup>٢</sup>، يغطي القطاع الريفي منها ٣٨٥٧ كم<sup>٢</sup> بنسبة ٧٨.٥%. ويبلغ عدد سكان المحافظة تقديرياً ٦٠٦٠٧٧٤ نسمة لعام ٢٠١٣، حيث يبلغ عدد السكان في الحضر ١٣٩٩٦٥٠ نسمة، في حين بلغ عددهم في الريف ٤٦٦١١٢٤ نسمة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٣، ص ١٧)، تتكون المحافظة من ثلاثة عشر مركزاً إدارياً يتبعها ٤٩٨ قرية،

ولاختيار القرية عينة الدراسة التابعة للمحافظة، تم إعداد دليل لمدى توافر الخدمات داخل القرى بالإضافة الى عدد السكان حيث يتكون الدليل من ٥٤ مؤشر كما هو موضح بجدول ١. وتم تحويل القيم الخام لكل مؤشر من هذه المؤشرات الى القيم المعيارية (z-score) ثم تحويلها الى الدرجات التائية (T-score) وذلك لإمكان ترتيب قرى المحافظة، ثم بعد ذلك تم تقسيم هذه القرى الى ثلاث فئات هي: فئة القرى الأكثر توافر في الخدمات، فئة القرى متوسطة الخدمات، وفئة القرى متدنية الخدمات، ثم تم اختيار قرية من القرى المتوسطة في توافر الخدمات لتمثل معظم قرى المحافظة، وذلك بطريقة المعاينة العشوائية البسيطة، فكانت القرية هي منشأة أبو الأخضر تتبع مركز الزقازيق، حيث بلغ جملة عدد سكانها ٤٤٠٤ ، وبلغ جملة عدد سكانها الأكبر من ١٨ سنة ٢٩٩٥ نسمة ، وقد تم تحديد حجم العينة بأخذ نسبة ٥% من عدد السكان أكبر من ١٨ سنة، فبلغ إجمالي حجم العينة نحو ١٥٠ مفردة، وتم اختيار مفردات العينة بطريقة المعاينة العشوائية المنتظمة من السكان الأكبر من ١٨ سنة المتواجدين بمساكنهم بالقرية (مبحوث من كل أسرة)، وجمعت بيانات الدراسة بواسطة المقابلة الشخصية باستخدام استمارة الاستبيان، وجمعت البيانات من بداية شهر مارس حتى نهاية شهر يونيو عام ٢٠١٥.

جدول ١. مؤشرات تقسيم قرى محافظة الشرقية وفقاً لمستوى الخدمات

م	المؤشر	م	المؤشر	م	المؤشر
١	عدد السكان	١٩	عدد مستشفى قروي	٣٧	عدد وحدة بيطرية
٢	المساحة الكلية	٢٠	عدد مستشفى خاص	٣٨	طرق مرصوفة
٣	المساحة المزروعة	٢١	عدد وحدات صحية	٣٩	عدد مركز شباب غير مطور
٤	مساحة المباني	٢٢	عدد مجموعات صحية	٤٠	عدد مركز شباب مطور
٥	مساحة جبانات	٢٣	عدد مراكز الامومة	٤١	عدد نادى رياضى
٦	عدد حضانة	٢٤	عدد جمعيات هلال أحمر	٤٢	عدد صالة مغطاه
٧	عدد مدارس ابتدائي	٢٥	عدد صيديات	٤٣	عدد ملاعب مفتوحة
٨	عدد مدارس اعدادى	٢٦	عدد عيادات خاصة	٤٤	عدد لجان رياضية
٩	عدد مدارس ثانوى عام	٢٧	طول شبكة المياه	٤٥	عدد بيوت الشباب
١٠	عدد مدارس ثانوى تجارى	٢٨	عدد أعمدة الإنارة	٤٦	عدد استاد رياضى
١١	عدد مدارس ثانوى صناعى	٢٩	طول شبكة الصرف الصحى	٤٧	عدد مكتبة الطفل
١٢	عدد مدارس ثانوى زراعى	٣٠	عدد سنترالات	٤٨	عدد مساجد حكومية
١٣	عدد مدارس ابتدائي أزهرى	٣١	عدد الخطوط	٤٩	عدد مساجد أهلية
١٤	عدد مدارس اعدادى أزهرى	٣٢	عدد مكاتب البريد	٥٠	عدد كنائس
١٥	عدد مدارس ثانوى أزهرى	٣٣	عدد جمعيات تنمية المجتمع	٥١	عدد مشروعات شباب
١٦	عدد مستشفيات عام	٣٤	عدد الوحدات الاجتماعية	٥٢	عدد مراكز الشرطة
١٧	عدد مستشفيات تخصصى	٣٥	عدد الجمعيات التعاونية الزراعية	٥٣	عدد نقطة إطفاء
١٨	عدد مستشفى تعليمى	٣٦	عدد بنوك القرية	٥٤	عدد الكفور والنجوع التابعة للقرية

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، محافظة الشرقية ٢٠١٣.

#### التعاريف الإجرائية وأساليب قياس متغيرات ومؤشرات الدراسة:

##### أولاً: أساليب قياس المتغيرات الشخصية:

- ١ - النوع: ويعبر عن جنس المبحوث (ذكر، وأنثى) وأعطيت الاستجابات ترميز هو: ذكر=٢، أنثى=١.
- ٢ - السن: وحسب كرقم مطلق بعدد سنوات عمر المبحوث لأقرب سنة ميلادية جمعت فيها البيانات.
- ٣ - الحالة التعليمية: ويقصد به مستوى تعليم المبحوث وهو متغير رتبى ذو ست فئات وأعطيت الاستجابات أوزان هي (أمي=١، يقرأ ويكتب=٢، مؤهل اقل من المتوسط(ابتدائي او إعدادي)=٣، مؤهل متوسط (دبلوم فنى او ثانوي عام)=٤، مؤهل فوق متوسط=٥، مؤهل جامعي =٦).
- ٤ - الحالة العملية: ويقصد به ما إذا كان المبحوث يعمل أم لا، وهو متغير اسمي ذو فئتين، وأعطيت الاستجابات ترميز هو: لا يعمل=١، يعمل=٢ للتمييز الرقمى فقط.
- ٥ - إجمالي الدخل الشهري للأسرة: ويقصد به جملة الدخل الشهري بالجنيه للأسرة المبحوث من مختلف المصادر ومن مختلف أفراد الأسرة بما فيها المبحوث نفسه، وقد حسب كرقم مطلق.



- ٦- محل النشأة: ويقصد به ما إذا كانت نشأة المبحوث ريفية أم حضرية، وهو متغير اسمي ذو فئتين، وأعطيت الاستجابات ترميز هو: ريف=١، حضر=٢، للتمييز الرقمي فقط.
- ٧- محل الإقامة: ويقصد به ما إذا كانت إقامة المبحوث في الريف أم الحضر، وهو متغير اسمي ذو فئتين، وأعطيت الاستجابات ترميز هو: ريف=١، حضر=٢، للتمييز الرقمي فقط.
- ٨- الحالة الزوجية للمبحوث: ويقصد بها الحالة الزوجية للمبحوث، وتحتوى على أربعة فئات (أعزب، متزوج، مطلق، أرمل). وأعطيت الاستجابات درجات ١، ٢، ٣، ٤، ٤ على الترتيب للتمييز فقط.
- ٩- عدد أفراد الأسرة: ويعبر عن عدد أفراد الأسرة التي يعيش معها المبحوث بما فيها المبحوث نفسه، وحسب كرقم مطلق.
- ١٠- درجة امتلاك مستلزمات الحياة الحديثة: ويقصد بها درجة امتلاك المبحوث وأسرته المعيشية لعدد ١٢ من الأجهزة المنزلية الحديثة (كالثلاجة، غسالة فول أوتوماتيك، موبائل،... إلى غيرها من الأجهزة)، ولقد تم تقسيم هذه الأجهزة إلى عدة فئات مع إعطاء كل فئة وزن معين يعبر سعرها الحالي في السوق المصري، وحسبت الدرجة الكلية لها بمجموع حاصل ضرب عدد كل جهاز  $\times$  الوزن المرجح للفئة التي ينضم إليها، ثم تقسيم الدرجة الاجمالية لثلاث فئات وأعطيت اوزان هي (منخفضة = ١، متوسطة = ٢، مرتفعة = ٣).
- ١١- نوع حيازة المنزل: ويقصد به نوعية حيازة المبحوث للمنزل الذي يقيم به، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: إيجار = ١، ملك مشترك = ٢، ملك خاص = ٣.
- ١٢- مساحة المنزل: ويقصد به مساحة المنزل الذي يقيم به المبحوث بالمتر المربع، وتم قياسه كرقم مطلق بالمتر المربع.
- ١٣- نوع السكن: ويقصد به نوع السكن الذي يقيم به المبحوث وأعطيت الاستجابات أوزان هي: غرفة = ١، شقة = ٢، منزل = ٣.
- ١٤- شعور الأسرة بالراحة في المسكن: ويقصد به شعور أسرة المبحوث بالراحة في مسكنهم وأعطيت الاستجابات أوزان هي: لا = ١، لحد ما = ٢، نعم = ٣.
- ١٥- عدد طوابق المنزل: ويقصد به عدد طوابق المنزل الذي يقيم به المبحوث، وتم قياسه كرقم مطلق بعدد الطوابق.
- ١٦- عدد غرف المنزل: ويقصد به عدد غرف المنزل الذي يقيم به المبحوث، وتم قياسه كرقم مطلق بعدد الغرف.
- ١٧- نوع مادة بناء المنزل: ويقصد به المادة المستخدمة في بناء منزل المبحوث، وأعطيت الاستجابات أوزان هي الطوب اللبن = ١، الحجر الجيري = ٢، الطوب الأحمر = ٣.
- ١٨- نوع أرضية المنزل: ويقصد به نوعية الأرضية في المنزل الذي يقيم به المبحوث، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: تراب أو خشب = ١، خرسانة = ٢، بلاط، سيراميك = ٣.
- ١٩- نوع سقف المنزل: ويقصد به نوعية السقف في المنزل الذي يقيم به المبحوث، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: معرش = ١، خشب = ٢، خرسانة = ٣.
- ٢٠- مصدر مياه الشرب: ويقصد به مصدر مياه الشرب في المنزل الذي يقيم به المبحوث، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: ظلمية مياه = ١، حنفية عامة = ٢، شبكة مياه بالمنزل = ٣.
- ٢١- نوع دورة المياه: ويقصد به نوع دورة المياه الموجودة في المنزل الذي يقيم به المبحوث، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: قاعدة بلدي فقط = ١، قاعدة إفرنجي فقط = ٢، قاعدة إفرنجي وبانيو = ٣.
- ٢٢- وجود مطبخ مستقل: ويقصد به وجود مطبخ مستقل بمنزل المبحوث، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: لا يوجد = ١، يوجد مشترك = ٢، يوجد مستقل = ٣.
- ٢٣- الصرف الصحي: ويقصد به نوع الصرف الصحي بمنزل المبحوث، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: لا يوجد = ١، ترنشات = ٢، شبكة صرف صحي = ٣.
- ٢٤- المفروشات بالمسكن: ويقصد به نوع المفروشات الموجودة بمنزل المبحوث، وأعطيت الاستجابات حصير = ١، كلين = ٢، موكيت أو سجاد = ٣.
- ٢٥- أثاث المسكن: ويقصد به نوع الأثاث الموجود بمنزل المبحوث، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: تقليدية = ١، حديثة لحد ما = ٢، حديثة = ٣.
- ٢٦- طلاء المسكن: ويقصد به نوع طلاء منزل المبحوث، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: بدون طلاء = ١، جير = ٢، بلاستيك أو زيت = ٣.

٢٧- مصدر الإضاءة بالمنزل: ويقصد به مصدر الإضاءة بالمنزل الذي يقيم به المبحوث، وأعطيت الاستجابات أوزان هي خطوط كهرباء=١، مولد كهرباء=٢.

٢٨- نوع الوقود المستخدم في الطهي: ويقصد به نوع الوقود الذي يستخدمه المبحوث في المنزل وأعطيت الاستجابات أوزان هي أنبوبة بوتاجاز=١، غاز=٢.

ثانياً: أساليب قياس العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو:

١- العامل الاجتماعي: ويقصد به مجموعة المؤشرات الاجتماعية التي أدت لقيام ثورة ٢٥ يناير كالانقسام بين الناس وانعدام الضمير وضعف الانتماء للبلد وغيرها، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: كبيرة=٣، متوسطة=٢، ضعيفة=١. وحسبت الدرجة الكلية لهذا المتغير بمجموع الدرجات التي تم الحصول عليها من العبارات المكونة له وعددها ١٤ عبارة، وقد بلغ المدى النظري له (٤٢-١٤) درجة. وبلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ ٠.٧٦٤ وهي قيمة تشير إلى ثبات المقياس.

٢- العامل النفسي: ويقصد به مجموعة المؤشرات النفسية التي أدت لقيام ثورة ٢٥ يناير كقلة الطموح والشعور بالإحباط والاعترا ب وغيرها، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: كبيرة=٣، متوسطة=٢، ضعيفة=١. وحسبت الدرجة الكلية لهذا المتغير بمجموع الدرجات التي تم الحصول عليها من العبارات المكونة له وعددها ٨ عبارات، وقد بلغ المدى النظري له (٢٤-٨) درجة، وبلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ ٠.٧٨٧ وهي قيمة تشير إلى ثبات المقياس.

٣- العامل السياسي: ويقصد به مجموعة المؤشرات السياسية التي أدت لقيام ثورة ٢٥ يناير كتنافس ثقافة الحوار وتكبير الحريات السياسية وغيرها، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: كبيرة=٣، متوسطة=٢، ضعيفة=١. وحسبت الدرجة الكلية لهذا المتغير بمجموع الدرجات التي تم الحصول عليها من العبارات المكونة له وعددها ١٢ عبارة، وقد بلغ المدى النظري له (٣٣-١٢) درجة، وبلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ ٠.٧٦٩ وهي قيمة تشير إلى ثبات المقياس.

٤- العامل الاقتصادي: ويقصد به مجموعة المؤشرات الاقتصادية التي أدت لقيام ثورة ٢٥ يناير كارتفاع أسعار السلع والخدمات وانخفاض الأجور والمرتبب وغيرها، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: كبيرة=٣، متوسطة=٢، ضعيفة=١. وحسبت الدرجة الكلية لهذا المتغير بمجموع الدرجات التي تم الحصول عليها من العبارات المكونة له وعددها ١٥ عبارة، وقد بلغ المدى النظري له (٤٥-١٥) درجة، وبلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ ٠.٧٦٩ وهي قيمة تشير إلى ثبات المقياس.

٥- العامل الأمني: ويقصد به مجموعة المؤشرات الأمنية التي أدت لقيام ثورة ٢٥ يناير كانتشار السرقات والانفلات الأمني وزيادة أعمال التخريب وغيرها، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: كبيرة=٣، متوسطة=٢، ضعيفة=١. وحسبت الدرجة الكلية لهذا المتغير بمجموع الدرجات التي تم الحصول عليها من العبارات المكونة له وعددها ٨ عبارات، وقد بلغ المدى النظري له (٢٤-٨) درجة، وبلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ ٠.٧٩٤ وهي قيمة تشير إلى ثبات المقياس.

٦- العامل التعليمي: ويقصد به مجموعة المؤشرات التعليمية التي أدت لقيام ثورة ٢٥ يناير كانتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وارتفاع المصروفات المدرسية وسوء المناهج التعليمية وغيرها، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: كبيرة=٣، متوسطة=٢، ضعيفة=١. وحسبت الدرجة الكلية لهذا المتغير بمجموع الدرجات التي تم الحصول عليها من العبارات المكونة له وعددها ٢٤ عبارة، وقد بلغ المدى النظري له (٧٢-٢٤) درجة، وبلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ ٠.٧٥٩ وهي قيمة تشير إلى ثبات المقياس.

٧- العامل الصحي: ويقصد به مجموعة المؤشرات الصحية التي أدت لقيام ثورة ٢٥ يناير كانتشار الأمراض المعدية وارتفاع أسعار الدواء وغيرها، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: كبيرة=٣، متوسطة=٢، ضعيفة=١. وحسبت الدرجة الكلية لهذا المتغير بمجموع الدرجات التي تم الحصول عليها من العبارات المكونة له وعددها ١٨ عبارة، وقد بلغ المدى النظري له (٥٤-١٨) درجة، وبلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ ٠.٧٦٢ وهي قيمة تشير إلى ثبات المقياس.

٨- العامل الزراعي: ويقصد به مجموعة المؤشرات الزراعية التي أدت لقيام ثورة ٢٥ يناير كارتفاع أسعار الأسمدة والبذور وقلة الإنتاج الزراعي غيرها، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: كبيرة=٣، متوسطة=٢، ضعيفة=١. وحسبت الدرجة الكلية لهذا المتغير بمجموع الدرجات التي تم الحصول عليها من العبارات المكونة له وعددها ٧ عبارات، وقد بلغ المدى النظري له (٢١-٧) درجة، وبلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ ٠.٧٩٨ وهي قيمة تشير إلى ثبات المقياس.

٩- عامل الإدارة المحلية: ويقصد به مجموعة المؤشرات الخاص بالإدارة المحلية التي أدت لقيام ثورة ٢٥ يناير كالروتين الحكومي والوساطة والمحسوبية وغيرها، وأعطيت الاستجابات أوزان هي: كبيرة=٣، متوسطة=٢، ضعيفة=١. وحسبت الدرجة الكلية لهذا المتغير بمجموع الدرجات التي تم الحصول عليها من

العبارات المكونة له وعددها ٤ عبارات، وقد بلغ المدى النظري له (٤-١٢) درجة، وبلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ ٠.٨٢٧. وهي قيمة تشير إلى ثبات المقياس.

#### Statistic analyses الأساليب والاختبارات الإحصائية المستخدمة

استخدم في تحليل بيانات الدراسة جداول الحصر العددي، النسب المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الدرجات المعيارية والدرجات التائية، معامل ألفا كرونباخ Cronbach's alpha Coefficient، كما تم استخدام اختبار كروسكال-واليز Kruskal-Wallis One-way Analysis of Variance.

#### Characteristics of sample خصائص العينة

يوضح الجدول رقم (٢) التالي بعض الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموقراطية للمبحوثين في منطقة الدراسة ومنه يتضح ما يلي من خصائص: (١) نوع المبحوث: اتضح أن أكثرية المبحوثين في منطقة الدراسة (٦٦%) كانوا إناث. (٢) السن: اتضح أن (٧١,٣%) من المبحوثين في منطقة الدراسة يقعون في الفئة العمرية (٢٢-٣٨) سنة (٣) الحالة التعليمية: تبين أن أقل من نصف المبحوثين في منطقة الدراسة (٤٥,٧%) تعليمهم جامعي. (٤) الحالة العملية: اتضح أن (٦٠%) من المبحوثين في منطقة الدراسة لا يعملون. (٥) إجمالي الدخل الشهري للأسرة: اتضح أن (٣٩,٣%) من المبحوثين في منطقة الدراسة يتراوح دخل أسرهم ما بين (١٦٠٠-٢٦٩٩) جنيه. (٦) محل النشأة: تبين أن أكثر من نصف المبحوثين في منطقة الدراسة (٦٢%) محل نشأتهم ريفية. (٧) محل الإقامة: تبين أن أكثر من نصف المبحوثين في منطقة الدراسة (٦٠,٧%) محل إقامتهم في الريف. (٨) الحالة الزوجية: اتضح أن (٥٢%) من المبحوثين في منطقة الدراسة حالتهم الزوجية أعزب. (٩) عدد أفراد الأسرة: تبين أن أكثر من نصف المبحوثين في منطقة الدراسة (٦٠,٧%) يتراوح حجم أسرهم بين (٥-٧) أفراد. (١٠) امتلاك المستلزمات المنزلية الحديثة: اتضح أن أقل من نصف المبحوثين في منطقة الدراسة (٤٢%) درجة امتلاكهم للمستلزمات المنزلية الحديثة متوسطة. (١١) نوعية حيازة المنزل: تبين أن أغلبية المبحوثين في منطقة الدراسة (٨١,٣%) نوعية حيازتهم للمنزل ملك خاص. (١٢) مساحة المنزل: تبين أن أكثر من نصف المبحوثين في منطقة الدراسة (٥٤,٤%) تتراوح مساحة منزلهم بين (٦٥-١٥٩) م<sup>٢</sup>. (١٣) نوع السكن: اتضح أن (٥٠,٧%) من المبحوثين في منطقة الدراسة نوع سكنهم شقة. (١٤) شعور الأسرة بالراحة في المسكن: تبين أن أكثرية المبحوثين في منطقة الدراسة (٧٥,٣%) لا يشعرون بالراحة في المسكن. (١٥) عدد طوابق المنزل: اتضح أن أكثر من نصف المبحوثين في منطقة الدراسة (٥٦,٧%) يتكون منزلهم من (٢-١) طابق. (١٦) عدد غرف المنزل: تبين أن (٥٠,٧%) من المبحوثين في منطقة الدراسة يتكون منزلهم من (٢-١) غرفة. (١٧) نوع مادة بناء المنزل: اتضح أن أغلبية مبحوثي منطقة الدراسة (٩٧,٣%) مادة بناء منزلهم هي الطوب الأحمر. (١٨) نوع أرضية المنزل: تبين أن أغلبية مبحوثي منطقة الدراسة (٩٠,٧%) أرضية منزلهم بلاط أو سيراميك. (١٩) نوع سقف المنزل: اتضح أن أغلبية مبحوثي منطقة الدراسة (٩٦,٧%) سقف منزلهم خرسانه. (٢٠) مصدر مياه الشرب: تبين أن أغلبية مبحوثي منطقة الدراسة (٩٥,٣%) مصدر مياه الشرب لديهم شبكة مياه بالمنزل. (٢١) نوع دورة المياه: تبين أن أكثر من نصف مبحوثي منطقة الدراسة (٥٦%) لديهم قاعة بلدي فقط. (٢٢) وجود مطبخ مستقل: اتضح أن أغلبية مبحوثي منطقة الدراسة (٨٤%) لديهم مطبخ مستقل. (٢٣) نوع الصرف الصحي: اتضح أن أكثرية مبحوثي منطقة الدراسة (٧٨%) لديهم شبكة صرف صحي. (٢٤) نوع المفروشات بالمنزل: تبين أن (٧٠%) من مبحوثي منطقة الدراسة يفرشون منزلهم حصير. (٢٥) نوعية أثاث المنزل: اتضح أن أقل من نصف مبحوثي منطقة الدراسة (٤١,٣%) أثاث منزلهم حديث لحد ما. (٢٦) نوعية طلاء المنزل: اتضح أن أقل من نصف مبحوثي منطقة الدراسة (٤٧,٣%) منزلهم بدون طلاء. (٢٧) مصدر الإضاءة بالمنزل: تبين أن أغلبية مبحوثي منطقة الدراسة (٩٠,٧%) مصدر الإضاءة بمنزلهم خطوط كهرباء. (٢٨) نوع الوقود المستخدم في الطهي: تبين أن أكثرية مبحوثي منطقة الدراسة (٧٧,٣%) يحصلون علي وقود الطهي من أنبوبة البوتاجاز.

جدول رقم (٢) الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية للعيينة المدروسة

متغيرات شخصية واقتصادية	فئات	عدد	%	متغيرات شخصية واقتصادية	فئات	عدد	%
١- النوع	نكر	٥١	٣٤	١٥- عدد طوابق المنزل	(٢-١) طابق	٨٥	٥٦.٧
		٩٩	٦٦		(٤-٣) طابق	٥٣	٣٥.٣
٢- السن	(٢٢-٣٨) سنة	١٠٧	٧١.٣	١٦- عدد غرف المنزل	(٢-١) غرفة	٧٦	٥٠.٧
	(٣٩-٥٥) سنة	٢٦	١٧.٤		(٤-٣) غرفة	٦٧	٤٤.٧
	(٥٦-٧٢) سنة	١٧	١١.٣		(٦-٥) غرفة	٧	٤.٦
٣- الحالة التعليمية	تعليم ابتدائي	٨	٥.٣	١٧- نوع مادة بناء المنزل	الطوب اللين	٣	٠.٢
	تعليم ثانوي	١٥	١٠		الحجر الجيري	١	٠.٧
	تعليم فوق متوسط	٣٥	٢٣.٣		الطوب الأحمر	١٤٦	٩٧.٣
	تعليم جامعي	٨٢	٤٥.٧		تراب أو خشب	٢	١.٤
٤- الحالة العملية	دراسات عليا	٤	٢.٧	١٨- نوع أرضية المنزل	خرسانة	١٢	٠.٩
	لا يعمل	٩٠	٦٠		بلاط أو سيراميك	١٣٦	٩٠.٧
٥- إجمالي الدخل الشهري للأسرة	يعمل	٦٠	٤٠	١٩- نوع سقف المنزل	معرش	١	٠.٦
	١٥٩٩-٥٠٠) جنيه	٥٨	٣٨.٧		خشب	٤	٢.٧
	(١٦٠٠-٢٦٩٩) جنيه	٥٩	٣٩.٣		خرسانة	١٤٥	٩٦.٧
٦- محل النشأة	(٢٧٠٠-٧٠٠٠) جنيه	٣٣	٢٢	٢٠- مصدر مياه الشرب	طلبة مياة	٥	٣.٣
	ريف	٩٣	٦٢		حنفية عامة	٢	١.٤
٧- محل الإقامة	حضر	٥٧	٣٨	٢١- نوع دورة المياه	شبكة مياه بالمنزل	١٤٣	٩٥.٣
	ريف	٩١	٦٠.٧		قاعدة بلدي فقط	٨٤	٥٦
٨- الحالة الزوجية	حضر	٥٩	٣٩.٣	٢٢- وجود مطبخ مستقل	قاعدة إفرنجي فقط	٣	٢
	أعزب	٧٨	٥٢		قاعدة إفرنجي وبانيو	٦٣	٤٢
	متزوج	٦٣	٤٢		لا يوجد	٤	٢.٧
	مطلق	١	٠.٧		يوجد مشترك	٢٠	١.٣
٩- عدد أفراد الأسرة	أرمل	٨	٥.٣	٢٣- نوع الصرف الصحي	يوجد مستقل	١٢٦	٨٤
	أسرة أقل من ٥ أفراد	٤٨	٣٢		لا يوجد	٧	٤.٧
	أسرة من ٥-٧ أفراد	٩١	٦٠.٧		ترنشات	٢٦	١٧.٣
١٠- امتلاك المستلزمات المنزلية الحديثة	أسرة أكبر من ٧ أفراد	١١	٧.٣	٢٤- نوع المفروشات بالمنزل	شبكة صرف صحي	١١٧	٧٨
	منخفضة	٤٩	٣٢.٧		حصير	١٠٥	٧٠
	متوسطة	٦٣	٤٢		كليم	١٥	١٠
١١- نوعية حيازة المنزل	مرتفعة	٣٨	٢٥.٣	٢٥- نوعية أثاث المنزل	موكيت أو سجاد	٣٠	٢٠
	إيجار	٢٠	١٣.٣		تقليدية	٥٦	٣٧.٣
	ملك مشترك	٨	٥.٤		حديثة لحد ما	٦٢	٤١.٣
١٢- مساحة المنزل	ملك خاص	١٢٢	٨١.٣	٢٦- نوعية طلاء المنزل	حديثة	٣٢	٢١.٤
	(٦٥-١٥٩) متر	٨٢	٥٤.٤		بدون طلاء	٧١	٤٧.٣
	(١٦٠-٢٥٤) متر	٥٧	٣٨		جير	٥٥	٣٦.٧
١٣- نوع السكن	(٢٥٥-٣٥٠) متر	١١	٧.٦	٢٧- مصدر الإضاءة بالمنزل	بلاستيك أو زيت	٢٤	١٦
	غرفة	١	٠.٦		خطوط كهرباء	١٣٦	٩٠.٧
	شقة	٧٦	٥٠.٧		مولد كهربائي	١٤	٩.٣
١٤- شعور الأسرة بالراحة في المسكن	منزل	٧٣	٤٨.٧	٢٨- نوع الوقود المستخدم في الطهي	انبوبة بوتجاز	١١٦	٧٧.٣
	لا	١١٣	٧٥.٣		غاز	٣٤	٢٢.٧
	لحدها	٣٥	٢٣.٣				
	نعم	٢	١.٤				

### النتائج والمناقشات

اولا- النتائج المتعلقة بالأهمية النسبية العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير:  
 يتبين من نتائج جدول رقم (٣) أن عامل الإدارة المحلية احتل الترتيب الأول من بين العوامل المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير، يليه العامل النفسي، العامل الزراعي، والعامل الأمني، بينما احتل العامل الصحي، العامل التعليمي الترتيبين الأخيرين من بين العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير.  
 وتتفق هذه النتائج مع نظرية الالتقاء، نظرية الطاقة، ونظرية روستو ومراحل النمو والتي تشير إلى دور فساد الإدارة المحلية في اندلاع الثورات، كما تتفق أيضاً مع نظرية الحق الطبيعي، والمدخل النفسي فيما يتعلق بدور العامل النفسي للأفراد في الاحتجاج والثورة علي النظام الحاكم.

جدول رقم (٣) الأهمية النسبية للعوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير

الترتيب العامل	الوزن النسبي لكل عامل	عدد المؤشرات لكل عامل	مجموع الأوزان المرجحه	قبل ثورة ٢٥ يناير		الفئات	العوامل المجتمعية
				%	عدد		
٦	٢٤,٥	١٤	٣٤٣	١١,٣٣	١٧	ضعيفة	العامل الاجتماعي
				٤٨,٦٧	٧٣	متوسطة	
				٤٠,٠٠	٦٠	كبيرة	
٢	٤٨,٥	٨	٣٨٨	٨,٠٠	١٢	ضعيفة	العامل النفسي
				٣٧,٣٣	٥٦	متوسطة	
				٥٤,٦٧	٨٢	كبيرة	
٧	٢١,٨	١٢	٢٦٢	٣٥,٣٣	٥٣	ضعيفة	العامل السياسي
				٥٤,٦٧	٨٢	متوسطة	
				١٠,٠٠	١٥	كبيرة	
٥	٢٥,١	١٥	٣٧٧	٢,٦٧	٤	ضعيفة	العامل الاقتصادي
				٤٣,٣٣	٦٥	متوسطة	
				٥٤,٠٠	٨١	كبيرة	
٤	٣٩,٥	٨	٣١٦	٢٨,٦٧	٤٣	ضعيفة	العامل الأمني
				٣٢,٠٠	٤٨	متوسطة	
				٣٩,٣٣	٥٩	كبيرة	
٩	١٤,٣	٢٤	٣٤٣	١٤,٦٧	٢٢	ضعيفة	العامل التعليمي
				٤٢,٠٠	٦٣	متوسطة	
				٤٣,٣٣	٦٥	كبيرة	
٨	١٦,١	١٨	٢٩٢	٥,٣٣	٨	ضعيفة	العامل الصحي
				٣٥,٣٣	٥٣	متوسطة	
				٥٩,٣٣	٨٩	كبيرة	
٣	٣٩,٩	٧	٢٨٩	٧,٣٣	١١	ضعيفة	العامل الزراعي
				٤٠,٠٠	٦٠	متوسطة	
				٥٢,٦٧	٧٩	كبيرة	
١	١٠٠,٣	٤	٤٠١	٦,٠٠	٩	ضعيفة	عامل الإدارة المحلية
				٢٠,٦٧	٣١	متوسطة	
				٧٣,٣٣	١١٠	كبيرة	

ثانيا- النتائج المتعلقة بالأهمية النسبية لتواجد العوامل المجتمعية المدروسة بعد كلا من ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو:

يتضح من نتائج جدول رقم (٤) أن عامل الإدارة المحلية احتفظ أيضاً بالترتيب الأول بعد ثورة ٢٥ يناير وثورة ٣٠ يونيو على حد سواء يليه العامل الزراعي، العامل الأمني، والعامل النفسي، كما احتفظ العامل الصحي، العامل التعليمي بالترتيبين الأخيرين بعد ثورة ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو.

جدول رقم (٤) الأهمية النسبية لتواجد العوامل المجتمعية المدروسة بعد قيام ثورتي ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو

بعد ثورة ٢٥ يناير							
ترتيب العامل	الوزن النسبي لكل عامل	عدد المؤشرات لكل عامل	مجموع الأوزان المرجحة	%	عدد	الفئات	العوامل المجتمعية
٥	٢٦,٤	١٤	٣٦٩	١٢.٠٠	١٨	ضعيفة	العامل الاجتماعي
				٣٠.٠٠	٤٥	متوسطة	
				٥٨.٠٠	٨٧	كبيرة	
٤	٤٥,٤	٨	٣٦٣	١٦.٠٠	٢٤	ضعيفة	العامل النفسي
				٢٦.٠٠	٣٩	متوسطة	
				٥٨.٠٠	٨٧	كبيرة	
٧	٢٣,٢	١٢	٢٧٨	٢٢.٦٧	٣٤	ضعيفة	العامل السياسي
				٦٩.٣٣	١٠٤	متوسطة	
				٨.٠٠	١٢	كبيرة	
٦	٢٥,٤	١٥	٣٨١	٠.٠٠	٠	ضعيفة	العامل الاقتصادي
				٤٦.٠٠	٦٩	متوسطة	
				٥٤.٠٠	٨١	كبيرة	
٣	٤٦,٣	٨	٣٧٠	١٢.٦٧	١٩	ضعيفة	العامل الأمني
				١٥.٣٣	٢٣	متوسطة	
				٧٢.٠٠	١٠٨	كبيرة	
٩	١٣,٥	٢٤	٣٢٥	٢٣.٣٣	٣٥	ضعيفة	العامل التعليمي
				٣٦.٦٧	٥٥	متوسطة	
				٤٠.٠٠	٦٠	كبيرة	
٨	٢٠,٦	١٨	٣٧١	١٢.٦٧	١٩	ضعيفة	العامل الصحي
				٢٧.٣٣	٤١	متوسطة	
				٦٠.٠٠	٩٠	كبيرة	
٢	٤٩,٤	٧	٣٤٦	٢١.٣٣	٣٢	ضعيفة	العامل الزراعي
				٢٦.٦٧	٤٠	متوسطة	
				٥٢.٠٠	٧٨	كبيرة	
١	٩٤,٥	٤	٣٧٨	١٢.٠٠	١٨	ضعيفة	عام الإدارة المحلية
				٢٤.٠٠	٣٦	متوسطة	
				٦٤.٠٠	٩٦	كبيرة	

تابع جدول رقم (٤)

بعد ثورة ٣٠ يونيو							
العوامل المجتمعية	الفئات	عدد	%	مجموع الأوزان المرجحة	عدد المؤشرات لكل عامل	الوزن النسبي لكل عامل	ترتيب العامل
العامل الاجتماعي	ضعيفة	١١	٧.٣٣	٣٧١	١٤	٢٦,٥	٥
	متوسطة	٥٧	٣٨.٠٠				
	كبيرة	٨٢	٥٤.٦٧				
العامل النفسي	ضعيفة	٢٣	١٥.٣٣	٣٤٦	٨	٤٣,٣	٤
	متوسطة	٥٨	٣٨.٦٧				
	كبيرة	٦٩	٤٦.٠٠				
العامل السياسي	ضعيفة	٥١	٣٤.٠٠	٢٥٥	١٢	٢١,٣	٧
	متوسطة	٩٣	٦٢.٠٠				
	كبيرة	٦	٤.٠٠				
العامل الاقتصادي	ضعيفة	٣	٢.٠٠	٣٧٧	١٥	٢٥,١	٦
	متوسطة	٦٧	٤٤.٦٧				
	كبيرة	٨٠	٥٣.٣٣				
العامل الأمني	ضعيفة	١٣	٨.٦٧	٣٨٨	٨	٤٨,٥	٣
	متوسطة	٣٦	٢٤.٠٠				
	كبيرة	١٠١	٦٧.٣٣				
العامل التعليمي	ضعيفة	٣٢	٢١.٣٣	٣١١	٢٤	١٣	٩
	متوسطة	٧٥	٥٠.٠٠				
	كبيرة	٤٣	٢٨.٦٧				
العامل الصحي	ضعيفة	١٥	١٠.٠٠	٣٦٧	١٨	٢٠,٤	٨
	متوسطة	٥٣	٣٥.٣٣				
	كبيرة	٨٢	٥٤.٦٧				
العامل الزراعي	ضعيفة	١٧	١١.٣٣	٣٦١	٧	٥١,٦	٢
	متوسطة	٥٥	٣٦.٦٧				
	كبيرة	٧٨	٥٢.٠٠				
عام الإدارة المحلية	ضعيفة	١٦	١٠.٦٧	٣٧٧	٤	٩٤,٣	١
	متوسطة	٤١	٢٧.٣٣				
	كبيرة	٩٣	٦٢.٠٠				

ثالثا- نتائج اختبار معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير المدروسة:

لتحقيق الهدف الثالث والخاص باختبار معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير المدروسة، تم فرض الفرض البحثي الأول من الدراسة وللتحقق من صحة هذا الفرض تم صياغة الفرض الصفري التالي "لا توجد فروق معنوية قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير المدروسة"، واختبار صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار "كروسكال-واليز"، وكانت النتائج المتحصلة عليها في هذا الصدد كما يلي:

ويتبين من جدول رقم (٥) وجود فروق معنوية عند مستوى ٠,٠١ بين الفترات الثلاث المدروسة (قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو) فيما يتعلق بتواجد العامل الأمني كاحد العوامل المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير وكانت هذه الفروق لصالح الفترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير، كما تبين وجود فروق معنوية عند مستوى معنوية ٠,٠٥ بين الفترات الثلاث المدروسة فيما يتعلق بتواجد كل من: العامل

الاجتماعي) وكانت الفروق لصالح الفترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير)، العامل التعليمي (وكانت الفروق لصالح الفترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير)، والعامل السياسي (وكانت الفروق لصالح الفترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير). في حين لم يتبين وجود فروق معنوية بين الفترات الثلاث المدروسة فيما يتعلق بتواجد كل من: العامل النفسي، العامل الاقتصادي، العامل الصحي، العامل الزراعي، عامل الإدارة المحلية. وبناءً على ذلك يمكن رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البحثي الثالث السابق ذكره بالنسبة للعوامل المجتمعية التي ثبتت معنويتها، كما يمكن قبول الفرض الصفري ورفض الفرض البحثي الثالث فيما يتعلق بالعوامل المجتمعية الأخرى التي لم تثبت معنويتها.

وتشير هذه النتائج إلى عدم حدوث تغير ملموس في الأوضاع المجتمعية بالرغم من قيام ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو حيث استمر الفساد الإداري كأولى العوامل المجتمعية التي يعاني منها الأفراد، كما اتضح أن الأوضاع الأمنية ازدادت سوءاً بعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو عنها قبل ثورة ٢٥ يناير وخصوصاً بعد ثورة ٢٥ يناير، وتتفق هذه النتائج مع ما شهده المجتمع المصري اعقاب ثورة ٢٥ يناير من انفلات الأمني وقطع للطرق وزيادة في أعمال التخريب في المنشآت الحكومية وغيرها.

جدول رقم (٥) اختبار كروسكال واليز لتوضيح معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير المدروسة

العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير	متوسط الرتبة			قيمة كا <sup>٢</sup>
	قبل ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٣٠ يونيو	
العامل الاجتماعي	٢٠٢.٢٨	٢٣٧.٩	٢٣٦.٢٢	*٨.٨٩
العامل النفسي	٢٣٤.٣٩	٢٣٢.٤٣	٢٠٩.٦٨	٤.١٣
العامل السياسي	٢١٩.٩١	٢٤٣.٢٣	٢١٣.٣	*٥.٩٧
العامل الاقتصادي	٢٢٤.٨٤	٢٢٧.٦١	٢٢٤.٠٥	٠.٠٨٢
العامل الأمني	١٧٦.٦٦	٢٥٢.٤٧	٢٤٧.٣٦	**٤١.٣٢
العامل التعليمي	٢٤٣.٥٤	٢٢٥.٣	٢٠٧.٦٦	*٦.٦٢
العامل الصحي	٢٣١.٧	٢٢٧	٢١٧.٨	١.١٥
العامل الزراعي	٢٣٢.٨٢	٢١٦.٤٧	٢٢٧.٢٢	١.٥٠
عامل الإدارة المحلية	٢٤٢.٢	٢١٨.٦٨	٢١٥.٦٢	٥.٤٢

درجة الحرية = ٢ \* معنى عند ٠.٠٥. \*\* معنى عند ٠.٠١. إجمالي العينة (ن=١٥٠)

رابعا- نتائج اختبار معنوية الفروق قبل وبعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات كل عامل من العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير المدروسة :

لتحقيق الهدف الرابع الخاص باختبار معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات كل عامل من العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير المدروسة، تم فرض الفرض البحثي الثاني من الدراسة وللتحقق من صحة هذا الفرض تم صياغة الفرض الصفري التالي " لا توجد فروق معنوية قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات كل عامل من العوامل المجتمعية المؤدية لقيام ثورة ٢٥ يناير المدروسة"، واختبار صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار "كروسكال-اليز"، وكانت النتائج المتحصل عليها في هذا الصدد كما يلي:

١- النتائج المتعلقة بمؤشرات العامل الاجتماعي: يتبين من جدول رقم (٦) وجود فروق معنوية بين التعدي على الممتلكات العامة وحرقتها وإحداث تلفيات بها، وزيادة العمليات الإرهابية داخل البلاد قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو وهي معنوية عند مستوى ٠,٠١، كما تبين وجود فروق معنوية بين الانقسام بين الناس (الانحياز لطرف على حساب الآخر)، وصعوبة المواصلات العامة قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو عند مستوى معنوية ٠,٠٥، في حين تبين عدم وجود فروق معنوية بين باقي مؤشرات العامل الاجتماعي قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو. وبناءً على ذلك يمكن رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البحثي الثاني السابق ذكره بالنسبة للمؤشرات التي ثبتت معنويتها، كما يمكن قبول الفرض الصفري ورفض الفرض البحثي الثاني فيما يتعلق بالمؤشرات الأخرى التي لم تثبت معنويتها. ويتضح من هذه النتائج ارتفاع متوسط الرتبة لصالح فترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير



بالنسبة لكلاً من التعدي على الممتلكات العامة وحرقها وإحداث تلفيات بها، الانقسام بين الناس (الانحياز لطرف على حساب الآخر)، وصعوبة المواصلات العامة، في حين ارتفع متوسط الرتبة لصالح فترة ما بعد ثورة ٣٠ يونيو بالنسبة لزيادة العمليات الإرهابية داخل البلاد. وذلك يعكس الواقع الذي حدث بالفعل بعد ثورة ٣٠ يونيو حيث حاولت الجماعات الإسلامية وعلى رأسها جماعة الإخوان المقتتعه بشرعيه نظام الرئيس محمد مرسي المخلوع الانتقام من النظام الحاكم الجديد ما بعد ثورة ٣٠ فقاموا بتنفيذ العديد من عمليات القتل لرجال الجيش والشرطة في غالبية مناطق الجمهورية، وكذلك عمليات الارهاب وخصوصا في سيناء.

جدول رقم (٦) اختبار كروسكال واليز لتوضيح معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات العامل الاجتماعي

قيمة كا <sup>٢</sup>	متوسط الرتبة			مؤشرات العامل الاجتماعي
	بعد ثورة ٣٠ يونيو	بعد ثورة ٢٥ يناير	قبل ثورة ٢٥ يناير	
٥.٩٧ *	٢٣٩.٩٠	٢٩٩.٨٣	٢٠٦.٧٧	١- الانقسام بين الناس (الانحياز لطرف على حساب الآخر)
٧.٦ *	٢٣١.٣٢	٢٤٠.٥٧	٢٠٤.٦١	٢- صعوبة المواصلات العامة
١٧.٢٧ **	٢٣٩.٩٤	٢٤٤.٣٥	١٩٢.٣٩	٣- التعدي على الممتلكات العامة وحرقها وإحداث تلفيات بها
٢.٠٢	٢٢٨.٩٤	٢٣٣.٠٥	٢١٤.٥٠	٤- زيادة نسبة العنوسة والعزوبة لدى الشباب والفتيات
٥.٥٦	٢٣٧.٩٤	٢٣٠.٤٦	٢٠٨.١	٥- انتشار التننى الاخلاقي وعدم المحفظة على القيم والمعيير السلوكية
٢.٣٣	٢٣١.٣٤	٢٣١.٢١	٢١٣.٩٥	٦- انتشار الإمان، وتأثيره على السلوكيات اليومية
٠.٣١٧	٢٢١.١٩	٢٢٧.٥٩	٢٢٧.٧٣	٧- انتشار ظاهرة اللامبالاة في تقدير الوقت والمسئوليات
٠.٧٢١	٢٢٧.٩٧	٢٢٩.٣	٢١٩.٢٣	٨- انعدام الضمير في التعاملات اليومية
٠.٩٦	٢٢٥.٠٥	٢٣٢.٠٩	٢١٩.٣٤	٩- زيادة مشكلة الإسكان خصوصا بين الشباب
١٩.٠٨ **	٢٤٧.٣٦	٢٣٧.٧٣	١٩١.٤١	١٠- زيادة العمليات الإرهابية داخل البلاد
٣.٢٥	٢٢٩.٦٤	٢٢٩.٦٤	٢١١.٤٦	١١- ضعف درجة الإنتماء (التماسك) الأسرى
٠.٣١٤	٢٢٣.٠٧	٢٢٩.٧٥	٢٢٣.٦٨	١٢- غلة شعور المواطنين بالعدالة الاجتماعية والمساواة
٤.٤٤	٢٢٨.٩٦	٢٢٤.١٥	٢٢٣.٤	١٣- ضعف درجة الانتماء للبلد
٠.١٩	٢٣٧.٩	٢٣٦.٣٢	٢٠٢.٢٨	١٤- غلة الوعي الثقافى والمجتمعى

درجة الحرية = ٢ \* معنوى عند ٠.٠٥ \*\* معنوى عند ٠.٠١ إجمالى العينة (ن=١٥٠)

٢- النتائج المتعلقة بمؤشرات العامل النفسى: يتبين من جدول رقم (٧) وجود فروق معنوية بين ضعف القناعات بغد افضل للبلاد، وفقدان المواطن للثقة في تحقيق مستقبل افضل لنفسه ولاسرته قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو عند مستوى معنوية ٠.٠٥، في حين تبين عدم وجود فروق معنوية بين باقي مؤشرات العامل النفسى قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو. وبناءً على ذلك يمكن رفض الفرض الصفرى وقبول الفرض البحثى الثانى السابق ذكره بالنسبة للمؤشرات التى ثبتت معنويتها، كما يمكن قبول الفرض الصفرى ورفض الفرض البحثى الثانى فيما يتعلق بالمؤشرات الأخرى التى لم تثبت معنويتها. ويتضح من النتائج ارتفاع متوسط الرتبة لصالح فترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير بالنسبة لكلاً من ضعف القناعات بغد افضل للبلاد، وفقدان المواطن للثقة في تحقيق مستقبل افضل لنفسه ولاسرته.

جدول رقم (٧) اختبار كروسكال واليز لتوضيح معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات العامل النفسي

مؤشرات العامل النفسي	متوسط الرتبة			قيمة كا <sup>٢</sup>
	قبل ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٣٠ يونيو	
١- قلة الطموح والدافع الشخصي للمواطنين	٢٤٢.٩	٢١٩.٢٢٢	٢١٤.٣٨	٤.٩
٢- ضعف القناعات بعد أفضل للبلاد	٢٤٣.٣٣	٢٢٤.٩	٢٠٨.٢٧	*٦.٤
٣- الشعور بالإحباط لدى المواطنين	٢٣٤.٨٦	٢٢٤.٩	٢٠٨.٢٧	٣.١٢
٤- الشعور بفقدان القوة والاعتزاز لدى المواطنين	٢٣١.٨٦	٢٣١.٨٣	٢١٢.٨١	٢.٦٥
٥- فقدان المواطن للثقة في تحقيق مستقبل أفضل لنفسه ولأسرته	٢٤٠.٢٢	٢٢٩.٠٥	٢٠٧.٢٣	*٦.٠٦
٦- الشعور باليأس	٢٢٧.٠٦	٢٣٠.٧٤	٢١٨.٧	٠.٨١
٧- زيادة درجة الانتماء بين المواطنين والبحث عن المصالح الخاصة فقط	٢٣٤	٢٢٧.٧٥	٢١٤.٧٥	٢.١٨
٨- فقدان الشعور بالأمان	٢٢٢.٦١	٢٣٦.٩٢	٢١٦.٩٧	٢.٢٧

درجة الحرية = ٢ \* معنوى عند ٠.٠٥ \* \* معنوى عند ٠.٠١ إجمالي العينة (ن=١٥٠)

٣- النتائج المتعلقة بمؤشرات العامل السياسي: يتبين من جدول رقم (٨) وجود فروق معنوية بين كلاً من التشاحن بين الناس لأسباب سياسية، وجود المظاهرات الشعبية التي لا مبرر لها، ووجود وقفات احتجاجية فئوية تعطل سير العمل والإنتاج قبل وبعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو عند مستوى معنوية ٠.٠١، كما تبين وجود فروق معنوية بين كلاً تكبير الحريات السياسية والتعبير عن الآراء، تدنى ثقافة الحوار وعدم تقبل رأى الآخر عند مستوي معنوية ٠.٠٥، في حين تبين عدم وجود فروق معنوية بين باقي مؤشرات العامل السياسي قبل وبعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو. وبناءً على ذلك يمكن رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البحثي الثاني السابق ذكره بالنسبة للمؤشرات التي ثبتت معنويتها، كما يمكن قبول الفرض الصفري ورفض الفرض البحثي الثاني فيما يتعلق بالمؤشرات الأخرى التي لم تثبت معنويتها. ويتضح من النتائج ارتفاع متوسط الرتبة لصالح فترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير بالنسبة لكل من التشاحن بين الناس لأسباب سياسية، وجود المظاهرات الشعبية التي لا مبرر لها، ووجود وقفات احتجاجية فئوية تعطل سير العمل والإنتاج، تدنى ثقافة الحوار وعدم تقبل رأى الآخر بينما تبين ارتفاع متوسط الرتبة لصالح فترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير بالنسبة لتكبير الحريات السياسية والتعبير عن الآراء.

جدول رقم (٨) اختبار كروسكال واليز لتوضيح معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات العامل السياسي

مؤشرات العامل السياسي	متوسط الرتبة			قيمة كا <sup>٢</sup>
	قبل ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٣٠ يونيو	
١- وجود وقفات احتجاجية فئوية تعطل سير العمل والإنتاج	١٦٨.٤	٢٥٧.٢	٢٥٠.٨	**٥٢.٩
٢- وجود المظاهرات الشعبية التي لا مبرر لها	١٧٢.٣	٢٥٨.٩	٢٤٥.٢	**٤٤.٤
٣- التشاحن بين الناس لأسباب سياسية	١٧٢.٣	٢٦١.٦	٢٤٢.٥	**٤٧.١
٤- قيام الحكومة باتخاذ قوانين لا تحقق مصالح الفقراء	٢١٧.٢	٢٣٢.٨	٢٢٦.٤	١.٣
٥- ضعف تواجد وفعالية الأحزاب السياسية	٢١٨.٤	٢٣٦.٦	٢٢١.٤	٢.٠٧
٦- وجود صراعات سياسية بين الأحزاب على حسب المصلحة العامة للبلاد	٢٠٩.١	٢٣٩	٢٢٨.٣	٥.٠٦
٧- قلة تطبيق الديمقراطية في الأمور المختلفة النتلقة بالشعب	٢٢٦.٩	٢٣٢	٢١٧.٦	١.١٧
٨- تكبير الحريات السياسية والتعبير عن الآراء	٢٣٨.٠٣	٢٣٢.٥٤	٢٠٥.٩٣	*٦.٤١
٩- تدنى ثقافة الحوار وعدم تقبل رأى الآخر	٢٠٦.٨٩	٢٤٦.٨	٢٢٢.٨٢	*٩.٠٦
١٠- زيادة فته المتسلقين والوصوليين الساعين للوصول للمناصب فقط	٢١٨.٥٢	٢٣٤.٤٣	٢٢٣.٥	١.٥
١١- وجود احزاب سياسية كرتونية ليس لها قواعد فى الشارع	٢٠٧.١٥	٢٤٦.٥٨	٢٢٢.٧٧	٨.٣٨
١٢- زيادة المحسوبية فى التعيين للوظائف الحكومية المختلفة	٢١٩.٥	٢٣٢.٥٩	٢٢٤.٤٢	١.٠٠

درجة الحرية = ٢ \* معنوى عند ٠.٠٥ \* \* معنوى عند ٠.٠١ إجمالي العينة (ن=١٥٠)

٤- النتائج المتعلقة بمؤشرات العامل الاقتصادي: يتبين من جدول رقم (٩) وجود فروق معنوية بين كلاً من انخفاض الأجور والمرتبات، قلة توافر أنابيب البوتاجاز وارتفاع اسعارها قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير و٣٠ يونيو عند مستوى معنوية ٠.٠٥، في حين تبين عدم وجود فروق معنوية بين باقي مؤشرات العامل الاقتصادي قبل وبعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو. وبناءً على ذلك يمكن رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البحثي الثاني السابق ذكره بالنسبة للمؤشرات التي ثبتت معنويتها، كما يمكن قبول الفرض الصفري ورفض الفرض البحثي الثاني فيما يتعلق بالمؤشرات الأخرى التي لم تثبت معنويتها. ويتضح من النتائج ارتفاع متوسط الرتبة لصالح فترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير بالنسبة لإنخفاض الأجور والمرتبات بينما تبين ارتفاع متوسط الرتبة لصالح فترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير بالنسبة لقلة توافر أنابيب البوتاجاز وارتفاع أسعارها.

جدول رقم (٩) اختبار كروسكال واليز لتوضيح معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات العامل الاقتصادي

مؤشرات العامل الاقتصادي	متوسط الرتبة			قيمة كا <sup>٢</sup>
	قبل ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٣٠ يونيو	
١- انسحاب رؤوس الأموال والاستثمارات الخارجية	٢٢٢.٣٩	٢٣٦.٨٨	٢١٧.٢٣	٢.١٦
٢- انخفاض مستوى المعيشة للطبقة المتوسطة	٢٢٨.٥٨	٢٢٣.٩	٢٢٤.٠١	٠.١٥٤
٣- ارتفاع معدلات الفقر بين الأسر	٢٢٤.٦٨	٢٣٢.٧٥	٢١٩.٠٧	١.٠٦
٤- ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية	٢٢٦.٣٦	٢٣٣.٨١	٢١٦.٢٣	١.٧٣
٥- انتشار البطالة وقلة توافر فرص العمل للمتعلمين ككل	٢٢٨.٥٥	٢٣١.٨٦	٢١٦.٥٩	١.٤٢
٦- انخفاض الأجور والمرتبات	٢٤٦.٥٣	٢١٥.٨٧	٢١٤.١	*٧.٤٤
٧- عدم مناسبة الأجور والمرتبات لمتطلبات المعيشة	٢٢٨.٥٢	٢٣١.٨٧	٢١٦.١١	١.٥٨
٨- عدم مناسبة دخول الأسر لمتطلبات المعيشة	٢٣٥.٥٣	٢٢٤.٩٣	٢١٦.٠٤	٢.٢٦
٩- عدم توازن الأجور والمرتبات لارتفاع الأسعار	٢٣٥.٣٤	٢٢٤.٢٣	٢١٦.٩٣	١.٩٩
١٠- وجود أزمة في توافر البنزين والسيول	٢٢٠.٩٧	٢٣٣.٢٨	٢٢٢.٢٥	١
١١- وجود أزمة في توافر بعض السلع الضرورية	٢١٥.٣٩	٢٣٤.٤٥	٢٢٦.٦٦	٢.٠٧
١٢- ارتفاع قيمة الأراضي الزراعية نتيجة استخدامها للبناء عليها	٢١٤.٤٤	٢٢٩.١٤	٢٣٢.٩٢	٢.١٦
١٣- ارتفاع قيمة أراضي المباني	٢١٧.٥٥	٢٣٥.٢٤	٢٢٣.٧١	١.٨٨
١٤- قلة توافر أنابيب البوتاجاز وارتفاع أسعارها	٢٠٩.٠١	٢٢٥.٠٤	٢٢٤.٤٤	*٦.١٩
١٥- قلة توافر الخبز وعدم كفايته لاحتياجات الأسرة	٢١٦.٢٢	٢٤٣.٥٣	٢١٦.٦٤	٥.٣٧

درجة الحرية = ٢ \* معنوى عند ٠.٠٥ \*\* معنوى عند ٠.٠١ إجمالي العينة (ن=١٥٠)

٥- النتائج المتعلقة بمؤشرات العامل الأمني: يتبين من جدول رقم (١٠) وجود فروق معنوية بين جميع مؤشرات العامل الأمني قبل وبعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو عند مستوى معنوية ٠.٠١، وبناءً على ذلك يمكن رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البحثي الثاني السابق ذكره بالنسبة لجميع المؤشرات التي ثبتت معنويتها.

ويتضح من النتائج ارتفاع متوسط الرتبة لصالح فترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير بالنسبة لجميع مؤشرات العامل الأمني عدا مؤشر عدم الالتزام بقانون المرور بالنسبة للسيارات والمركبات حيث ارتفع متوسط الرتبة لصالح فترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير.

جدول رقم (١٠) اختبار كروسكال واليز لتوضيح معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات العامل الأمني

مؤشرات العامل الأمني	متوسط الرتبة			قيمة كا <sup>٢</sup>
	قبل ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٣٠ يونيو	
١- قطع الطرق وتأثيره على الأنشطة اليومية	١٨٢.٧٧	٢٥١.٤٢	٢١٤.٣٢	**٢٨.٩٨
٢- الانقلاط الأمني وأثره على الاقتصاد البسيط	١٧٧.٣٨	٢٥٥.٦٧	٢٤٣.٤٥	**٣٧.٢٥
٣- انتشار السلاح عبر المرخص واستخدامه الأمن والمتهور	١٧١.٨٢	٢٥٤.٦٧	٢٥٠	**٤٥.٩٧
٤- انتشار السرقات مع ضعف القنوات في جودة الأمن	١٨٨.٠٢	٢٤٩.٧٦	٢٣٨.٧٢	**٢٣.٩٩
٥- عدم الاستقرار الأمني وتأثيره على الشارع المصري	١٧٦.١٣	٢٥٥.٨٢	٢٤٤.٥٥	**٤١.٤٥
٦- زيادة اعمال التخريب والسرقة والنهب للمؤسسات العامة	١٧٧.٣٢	٢٥٥.٥٨	٢٤٣.٥٩	**٣٨.٩٩
٧- عدم الالتزام بقانون المرور بالنسبة للسيارات والمركبات	١٨٤.٠٨	٢٤٥.٢٨	٢٤٧.١٤	**٢٧.٧٨
٨- ضعف اداء المؤسسات الشرطة في الحفاظ على الامن والامان للمواطن	١٩٠.١	٢٤٥.٧٣	٢٤٠.٦٧	**٢٠.٢٦

درجة الحرية = ٢ \* معنوى عند ٠.٠٥ . \*\* معنوى عند ٠.٠١ (إجمالي العينة (ن=١٥٠))

٦- النتائج المتعلقة بمؤشرات العامل التعليمي: يتبين من جدول رقم (١١) وجود فروق معنوية بين كلاً من الاختيار العشوائي للقيادات وتأثيرها السلبي على المؤسسات، تساوى الذين يعملون بغيرهم وهم قيم الدافعية للاجادة، وهن المحاسبيه وعدم تواجد ميثاق شرف مفعّل قبل وبعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو عند مستوى معنوية ٠,٠١، كما تبين وجود فروق معنوية بين كلاً من التخطيط المغلوط والتمثيل الغير مؤسسى للقيادات، والسلوكيات اللااخلاقية داخل المؤسسات التعليمية قبل وبعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو عند مستوى معنوية ٠,٠٥، في حين تبين عدم وجود فروق معنوية بين باقى مؤشرات العامل التعليمي قبل وبعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو. وبناءً على ذلك يمكن رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البحثي الثاني السابق ذكره بالنسبة للمؤشرات التي ثبتت معنويتها، كما يمكن قبول الفرض الصفري ورفض الفرض البحثي الثاني فيما يتعلق بالمؤشرات الأخرى التي لم تثبت معنويتها. ويتضح من النتائج ارتفاع متوسط الرتبة لصالح فترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير بالنسبة لكلاً من الاختيار العشوائي للقيادات وتأثيرها السلبي على المؤسسات، تساوى الذين يعملون بغيرهم وهم قيم الدافعية للاجادة، وهن المحاسبيه وعدم تواجد ميثاق شرف مفعّل، التخطيط المغلوط والتمثيل الغير مؤسسى للقيادات، والسلوكيات اللااخلاقية داخل المؤسسات التعليمية.

جدول رقم (١١) اختبار كروسكال واليز لتوضيح معنوية قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات العامل التعليمي

مؤشرات العامل التعليمي	متوسط الرتبة			قيمة كا <sup>٢</sup>
	قبل ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٣٠ يونيو	
١-انتشار ظاهرة الدروس الخصوصية وعدم تعظيم اهمية العلم	٢٣٢.٤٤	٢٢٣.٠٧	٢٢٠.٩٩	١.٠١
٢-ارتفاع أسعار المصروفات المدرسية وعدم تناسبها مع العائد منها	٢٢٤.٠٩	٢٣٠.٩٦	٢٢١.٤٥	٠.٥٩
٣-ارتفاع أسعار الدروس الخصوصية ووجود الاتجاهات الرافضة لشخص المعلم	٢٣٣.٧٦	٢٢٨.٤٨	٢١٤.٢٦	٢.٨٨
٤-محدودية الأطراف الداعمة للتعليم كقيمه	٢٣٦.٩٢	٢٢٦.٣١	٢١٣.٢٧٤	٣.٤٥
٥-الاختيار العشوائي للقيادات وتأثيرها السلبي على المؤسسات	٢٤٦.٢٥	٢٢٦.٨٦	٢٠٣.٢٩	**١٠.٨٠
٦-سوء المناهج وضعف ارتباطها بالمتغيرات العالمية	٢٣٤.٩٢	٢٢٤.٩٢	٢١٦.٢٦	٢.١١
٧-وجود عطلات إجبارية للمدارس نتيجة لأسباب سياسية	٢٢١.٣١	٢٤٢.٠٥	٢١٣.١٣	٥.٠٣
٨-اعتبار أموال التعليم ثروة مفقودة أو غير موجهة	٢٣٦.٧٣	٢٢٥.٧١	٢١٤.٠٦	٣.٠٦
٩-الأبنية المدرسية الغير مطابقة للاحتياجات التعليميه	٢٣٦.٤٨	٢٢٧.٠٨	٢١٢.٩٤	٣.٢٥
١٠-اعتلاء الوظائف التعليمية بشكل غير مقنن وعشوائي	٢٣٧.٥٧	٢٢٨.٧٣	٢١٠.٢٠	٤.٤٩
١١-عدم تفعيل لامركزية الادارات التعليمية	٢٤٢.٦٣	٢٢٢.٩٧	٢١٠.٩٠	٥.٦٥
١٢-الروتين القاتل للابداع للمعلم والمتعلم والذاتيه فى التقييم	٢٣٦.٨٤	٢٢٤.١٤	٢١٥.٥١	٢.٦٦
١٣-الابحاث العلميه حبيسه الادراج وتأثيرها سلبا على التعليم الجامعي	٢٣٩.٩٣	٢١٧.٨٩	٢١٨.٦٧	٣.٧٦
١٤-تضارب القرارات الوزارية وعدم اتساقها العملى	٢٤٠.٩٨	٢٢٣.٩٧	٢١١.٥٥	٤.٩٢
١٥-انعدام الرؤى لربط العطلاب بسوق العمل	٢٤١.٧٨	٢٢١.٠٣	٢١٢.٦٩	٥.٠٣
١٦-انعدام القدوة الناجحة والصالحه للمتعلمين	٢٣٩.٧٤	٢٢٨.٥٥	٢٠٨.٢١	٥.٧
١٧-تساوى الذين يعملون بغيرهم وهدم قيم الدافعية للاجادة	٢٥٠.٣٧	٢١٥.١٦	٢١٠.٩٧	**١٠.٥١
١٨-ضيق افق القائمين على التعليم باهميه التنمية المهنيه المستدامة	٢٣٣.٧٤	٢٣٤.٥٠	٢٠٨.٢٦	٥.١٢
١٩-صوريه الاستفاده من المبعوثين للخارج	٢٤٠.٤٤	٢٢٦.٥٤	٢٠٩.٥٢	٥.٢٨
٢٠-السلوكيات الاخلاقية داخل المؤسسات التعليمية	٢٤٠.٤٤	٢٢٦.٥٤	٢٠٩.٥٢	*٦.٤٩
٢١-غوضى التفعيل وارتباطها بأشخاص لا باستراتيجيات ثابتة	٢٤٥.٠٩	٢١٧.٣٣	٢١٤.٠٩	٢.٣
٢٢-التخطيط المغلوط والتمثيل الغير مؤسسى للقيادات	٢٣٥.٨٨	٢٢٤.٨٣	٢١٥.٧٩	*٦.٣٥
٢٣-تراجى رعايه الفائقين وذوى الاحتياجات الخاصة	٢٤٣.١٩	٢٢٣.٧٥	٢٠٩.٥٦	٥.٤
٢٤-هن المحاسبية وعدم تواجد ميثاق شرف مفعل	٢٥١.٨٧	٢١٩.٧٩	٢٠٤.٨٤	**١٢.٩

درجة الحرية = ٢ \* معنوى عند ٠.٠٥ \* \* معنوى عند ٠.٠١ \* إجمالي العينة (ن=١٥٠)

٧- النتائج المتعلقة بمؤشرات العامل الصحي: يتبين من جدول رقم (١٢) عدم وجود فروق معنوية بين جميع مؤشرات العامل الصحي قبل وبعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو. وبناءً على ذلك يمكن قبول الفرض الصفري ورفض الفرض البحثي الثاني فيما يتعلق بجميع المؤشرات والتي لم تثبت معنويتها. وربما يرجع ذلك الى قلة توافر البرامج التنموية والميزانيات المخصصة لتحسين الخدمات الصحية فى الفترات الثلاثة.

جدول رقم (١٢) اختبار كروسكال واليز لتوضيح معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات العامل الصحي

مؤشرات العامل الصحي	متوسط الرتبة			قيمة كا <sup>٢</sup>
	قبل ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٣٠ يونيو	
-عدم توافر طبيب ماهر بالوحدة الصحية	٢٤١.١٢	٢١٦.٧٧	٢١٨.٦٢	٣.٩٧
-عدم توافر أطباء النوباتشية بالمستشفى العام بالليل	٢٣٦.٥٤	٢٢٢.٠٥	٢١٧.٩١	١.٩٩
انتشار الأمراض المعدية والوبئة	٢٢٨.٧٩	٢٢٥.٨٤	٢٢١.٨٧	٠.٢٦٢
ارتفاع اسعار الادوية للأمراض المختلفة	٢٣٣.٩٧	٢٢٣.٠٧	٢١٩.٤٦	١.٢٧٧
قلة توافر بعض الادوية الهامة لعلاج بعض الامراض	٢٣٤.٣٣	٢٢٥.٣٧	٢١٦.٨٠	١.٧٤٧
التكليفات العشوائية للأطباء	٢٣٧.٠٥	٢١٧.٩٥	٢٢١.٥	٢.٢٤
-عدم الاشراف على المستشفيات الخاصة	٢٤٠.٨٢	٢١٦.٨٣	٢١٨.٨٥	٣.٨٦
- تقديم خدمات طبيه واهنة في الريف	٢٣٩.١١	٢١٧.٣٢	٢٢٠.٠٧	٢.٩٧
المهارات الضعيفة لبعض الأطباء	٢٣٧.٣٢	٢٢٣.١٥	٢١٦.٠٣	٢.٥٢
١-تقديم مظلة التأمين الصحي للجميع	٢٢٩.٥	٢١٦.٤٥	٢٢٨.٩٩	١.١٤
١-المسائلة الضعيفة للنقابات الطبيه	٢٣٤.٣٢	٢٢٣.٩٧	٢١٨.٢١	١.٤٦
١-عدم كفايه الاجهزة الطبيه	٢٢٩.٨٧	٢٣٢.٨٨	٢١٣.٧٥	٢.٣
١-عدم الاستفادة من الابحاث الطبيه الحديثه	٢٣٥.١٤	٢٢٦.٦٤	٢١٤.٧٢	٢.٢٧
١-عدم شفافية الاحصاءات المطروحة عن الصحة في بعض الاحيان	٢٣٣.٠١	٢٢١	٢٢٢.٤٩	٠.٩٣
١-التقارير الغير صحيحة وتأثيرها على المجتمع	٢٣٣.٦٧	٢٢٤.٧١	٢١٨.١٢	١.٣٥
١- غياب الضمير لبعض الاطباء	٢٣١.٩٤	٢٢٣.٧٨	٢٢٠.٧٨	٠.٧١١
١-ضعف الميزانيات المعلنة للقطاع الطبي ككل	٢٣٠.٢٧	٢٢٠.٩	٢٢٥.٣٣	٠.٤٧
١-عدم وجود خطط مستقبليه لوقع ومستقبل المتغيرات الصحيه الحادئة	٢٤٢.٥٦	٢١٤.٥٩	٢١٩.٣٥	٤.٩

درجة الحرية = ٢ \* معنوى عند ٠.٠٥. \*\* معنوى عند ٠.٠١. إجمالي العينة (ن=١٥٠)

٨- النتائج المتعلقة بمؤشرات العامل الزراعي: يتبين من جدول رقم (١٣) عدم وجود فروق معنوية بين جميع مؤشرات العامل الزراعي قبل وبعد ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو. وبناءاً على ذلك يمكن قبول الفرض الصفري ورفض الفرض البحثي الثاني فيما يتعلق بجميع المؤشرات والتي لم تثبت معنويتها. وربما يرجع ذلك لضعف رؤية الحكومة فى تقديم برامج تنمويه فى المجال الزراعي.

جدول رقم (١٣) اختبار كروسكال واليز لتوضيح معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات العامل الزراعي

مؤشرات العامل الزراعي	متوسط الرتبة			قيمة كا <sup>٢</sup>
	قبل ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٣٠ يونيو	
١-قلة الانتاج الزراعى واثرة على التصدير	٢٣٧.١٦	٢٢٠.٧٥	٢١٨.٥٩	٢.٢٣
٢-ارتفاع اسعار المبيدات	٢٢٥.٦	٢٢٢.٤٥	٢٢٨.٤٥	٠.١٩
٣-ارتفاع اسعار الاسمدة الكيماوية	٢٢٦.٥٥	٢١٤.٧	٢٣٥.٢٥	٢.٣٢
٤-ارتفاع اسعار البذور والتقاوي	٢٢٩.٩	٢٢٤.٩٦	٢٢١.٦٤	٠.٣٨
٥-قلة الربح الناتج عن زراعة المحاصيل المختلفة	٢٣٤.٩٣	٢١٨.١	٢٢٣.٤٧	١.٥٥
٦-قلة الإنتاج الزراعي الناتج من زراعة المحاصيل المختلفة	٢٣٢.٦٩	٢٢٥.٠٩	٢١٨.٧٢	١.٠٢
٧-ضعف اداء المؤسسات الحكومية العاملة فى قطاع الزراعة	٢٣٥.٠٩	٢١٦.٢٣	٢٢٥.١٧	١.٩٣

درجة الحرية = ٢ \* معنوى عند ٠.٠٥. \*\* معنوى عند ٠.٠١. إجمالي العينة (ن=١٥٠)

٩- النتائج المتعلقة بمؤشرات عامل الإدارة المحلية: يتبين من جدول رقم (١٤) وجود فروق معنوية بين الروتين الحكومي وعلاقته بانجاز المصالح الجماهيرية قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو عند مستوى معنوية ٠,٠١، كما تبين وجود فروق معنوية بين مشكلة سوء الإدارة واثرها على الإنتاج قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو عند مستوي معنوية ٠,٠٥، في حين تبين عدم وجود فروق معنوية بين باقي مؤشرات عامل الإدارة المحلية قبل وبعد ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو. وبناءً على ذلك يمكن رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البحثي الثاني السابق ذكره بالنسبة للمؤشرات التي ثبتت معنويتها، كما يمكن قبول الفرض الصفري ورفض الفرض البحثي الثاني فيما يتعلق بالمؤشرات الأخرى التي لم تثبت معنويتها. ويتضح من النتائج ارتفاع متوسط الرتبة لصالح فترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير بالنسبة لكلاً من الروتين الحكومي وعلاقته بانجاز المصالح الجماهيرية ، ومشكلة سوء الإدارة واثرها على الإنتاج.

جدول رقم (١٤) اختبار كروسكال و اختبار كروسكال واليز لتوضيح معنوية الفروق قبل ثورة ٢٥ يناير وبعد ثورة ٢٥ يناير وكذلك ثورة ٣٠ يونيو فيما يتعلق بتواجد كل مؤشر من مؤشرات عامل الإدارة المحلية

مؤشرات عامل الإدارة المحلية	متوسط الرتبة		
	قبل ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٢٥ يناير	بعد ثورة ٣٠ يونيو
١-الروتين الحكومي وعلاقته بانجاز المصالح الجماهير	٢٤٨.٢٧	٢١٦.٣٥	٢١١.٨٧
٢-مشكلة سوء الإدارة واثرها على الإنتاج	٢٤٤.٨٩	٢١٩.٢٨	٢١٢.٣٣
٣-انتشار الوساطة والمحسوبية وتأثيرها على المستحقين	٢٣٨.٦٢	٢٢٠.٦٢	٢١٧.٢٧
٤-انتشار الرشاوى بين الموظفين فى المحليات	٢٤٢.٤٨	٢١٩.٨٣	٢١٤.١٩

درجة الحرية = ٢ \* معنوى عند ٠.٠٥ . \*\* معنوى عند ٠.٠١ . إجمالى العينة (ن=١٥٠)

خامسا- النتائج المتعلقة بأراء المبحوثين من حيث الآثار الإيجابية والسلبية لثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونيو على حياة المجتمع المصرى:

أ- النتائج المتعلقة بأراء المبحوثين من حيث الآثار الإيجابية والسلبية لثورة ٢٥ يناير على حياة المجتمع المصرى:

١-بالنسبة للآثار الإيجابية لثورة ٢٥ يناير: تبين من بيانات جدول رقم (١٥) أن أهم الآثار الإيجابية لثورة ٢٥ يناير من وجهة نظر المبحوثين هي: مطالبه الجماهير بالقضاء على الفساد ، التعبير عن الراى بحرية وديمقراطية فى امور وشنون البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومطالبه الجماهير باحداث اصلاح فى جوانب المجتمع بنسب بلغت (٢٧,٨%، ٢٠,٢%، ١٦,٥%) على الترتيب.

٢-بالنسبة للآثار السلبية لثورة ٢٥ يناير: اتضح من بيانات نفس الجدول أن أهم الآثار السلبية لثورة ٢٥ يناير من وجهة نظر المبحوثين هي: انتشار الانفلات الامني وأعمال الشغب والسرقة والبلطجة وقلة الشعور بالامن والأمان، زيادة الرشاوى والفساد المالى والإدارى، وغلاء الأسعار وندرة بعض السلع مثل البنزين والسولار والغاز بنسب بلغت (٢٥,٦%، ٢١,٦%، ١٣,٦%) على الترتيب.

ب- النتائج المتعلقة بأراء المبحوثين من حيث الآثار الإيجابية والسلبية لثورة ٣٠ يونيو على حياة المجتمع المصرى:

١-بالنسبة للآثار الإيجابية لثورة ٣٠ يونيو: تبين من بيانات جدول رقم (١٥) أن أهم الآثار الإيجابية لثورة ٣٠ يونيو من وجهة نظر المبحوثين هي: المطالبة باحداث اصلاح فى جوانب المجتمع، القضاء على جماعة الإخوان وافكارها الهدامة، والرجوع النسبي لشعور المواطنين بالامن والأمان بنسب بلغت (٢٠,٣%، ١٧,٥%، ١٢,٧%) على الترتيب.

٢- بالنسبة للآثار السلبية لثورة ٣٠ يونيو: اتضح من بيانات نفس الجدول أن أهم الآثار السلبية لثورة ٣٠ يونيو من وجهة نظر المبحوثين هي: ظهور الرموز الفاسدة من اعضاء الحزب الوطنى مرة أخرى على الساحة السياسية، لم يحدث اى تغيير او تقدم فى احوال المجتمع، وتراجع درجة الحرية فى التعبير عن الراى عما هو كان قائما خلال فترة احداث ٢٥ يناير بنسب بلغت(١٦,٠%، ١٠,٧%، ١٠,٧%) على الترتيب.

جدول رقم ( ١٥ ) آراء المبحوثين\* نحو أهم الآثار الإيجابية والسلبية لكلا من ثورة ٢٥ يناير وثورة ٣٠ يونيو على المجتمع المصري

(ب) أهم الآثار الإيجابية والسلبية لثورة ٣٠ يونيو		(أ) أهم الآثار الإيجابية والسلبية لثورة ٢٥ يناير	
تكرار	%	تكرار	%
(١) أهم الآثار الإيجابية لثورة ٣٠ يونيو		(١) أهم الآثار الإيجابية لثورة ٢٥ يناير	
١٦	٢٠.٣	٢٢	٢٧.٨
١٤	١٧.٥	١٦	٢٠.٢
١٠	١٢.٧	١٣	١٦.٥
٩	١١.٥	٩	١١.٥
٨	١٠.١	٨	١٠.١
٨	١٠.١	٨	١٠.١
٧	٨.٩	٢	٢.٥
٧	٨.٩	١	١.٣
٧٩	١٠٠%	٧٩	١٠٠%
(٢) أهم الآثار السلبية لثورة ٣٠ يونيو		(٢) أهم الآثار السلبية لثورة ٢٥ يناير	
١٩	١٦.٠	٣٦	٢٥.٦
١٢	١٠.٧	٣٠	٢١.٦
١٢	١٠.٧	١٩	١٣.٦
١١	٩.٢	١٠	٧.٣
١١	٩.٢	٩	٦.٥
١٠	٨.٤	٩	٦.٥
١٠	٨.٤	٦	٤.٤
٩	٧.٥	٥	٣.٦
٩	٧.٥	٤	٢.٩
٨	٦.٧	٤	٢.٩
٨	٦.٧	٤	٢.٩
		٣	٢.٢
١١٩	١٠٠%	١٣٩	١٠٠%

\* وهم جملة المبحوثين الذين ادلوا بآرائهم حيال الآثار الإيجابية والسلبية لكلا من ثورة ٢٥ يناير وثورة ٣٠ يونيو ولا يشترط ان يكون عدد المبحوثين مساويا لحجم العينة او يتساوي عدد من ادلى برأيه في الآثار الإيجابية مع الآثار السلبية.



### توصيات الدراسة

- في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج يمكن الخروج ببعض التوصيات والإجراءات التي يمكن من خلالها التخفيف من حدة أهم العوامل المجتمعية التي أدت إلى قيام ثورة ٢٥ يناير واستمرت بعدها كما يلي:
- ١- بالنسبة للعامل الإدارة المحلية: توصي الدراسة بما يلي: (١) تقليل الروتين وتبسيط إجراءات العمل وسرعة إنجاز المعاملات إلى الحد الذي لا يتيح للموظف أخذ رشاي أو يتيح فرصة للوساطة والمحسوبية وذلك عن طريق تفعيل آلية الحكومة الالكترونية علي جميع القطاعات. (٢) التأكيد على رفع مستوى معيشة الموظف الحكومي للحد من ظاهرة الرشوة. (٣) تقوية العلاقة بين الأجهزة الإعلامية وأجهزة مكافحة الفساد الإداري بحيث تعمل الأولى على نشر حالات الفساد التي يتم مكافحتها من قبل الأخرى بهدف نقل الصورة واضحة عما تحققه هذه الأجهزة من إنجازات. (٤) اعتماد إستراتيجية شاملة ودقيقة تتضمن إجراءات وقائية وكذلك إجراءات رادعه لمحاسبة المؤسسات والأفراد الفاسدين والداعمين للفساد في جميع المستويات الإدارية وبدون استثناء، بالإضافة إلى اعتماد آليات حقيقية وفعالة للشكاوي وتفعيل دور جهاز الرقابة الإدارية. (٥) ضرورة قيام وزارة التنمية المحلية بإنشاء قاعدة بيانات بالموارد البشرية بكل وحدة محلية، مع توزيعهم لفئات وفقاً لأعمارهم، تخصصاتهم، وقدراتهم وتحديد ما يمكن أن يقوم به كل منهم في مجال تخصصه، وذلك لإحداث نقلة نوعية في طريقة عمل الإدارة المحلية يشعر بها المواطنين للحد من مشكلة سوء الإدارة. (٦) أن يكون هناك قواعد وأسس للأختيار في أي منصب اداري تابع لمؤسسات الدولة ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب عن طريق استيفاء الشروط والقواعد المطلوبة.
  - ٢- بالنسبة للعامل الزراعي: قيام وزارة الزراعة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني بفتح قنوات اتصال مباشرة مع المزارعين للتعرف على المشكلات التي تواجههم، ومقترحاتهم للتغلب على تلك المشكلات، وتضمن تلك المقترحات في خطة إستراتيجية عاجلة، على أن يشترك المزارعين مع الدولة في تنفيذ هذه الخطة في جميع مراحلها.
  - ٣- بالنسبة للعامل الأمني: ضرورة قيام وزارة الداخلية بتطوير آلياتها ووسائل مكافحتها لكافة أشكال الجريمة، بالشكل الذي يناسب التغيير الحادث في المجتمع، على أن يتم هذا بالتوازي مع تدريب الكوادر الشرطية على تلك الأساليب والوسائل الحديثة، وذلك لرفع درجة الإحساس بالأمن والأمان لدي المواطنين.
  - ٤- بالنسبة للعامل النفسي: تبني جميع مؤسسات الدولة حملة لرفع روح الانتماء الوطني، والتأكيد على قدرة المواطنين على تحقيق مستقبل أفضل لأنفسهم ولأسرهم من خلال العمل وإعلاء مصلحة الوطن، وذلك من خلال بعض الملتقيات، الحملات الدعائية، والمؤتمرات الجماهيرية بمشاركة بعض الشخصيات العامة.

### المراجع

- الأسود، شعبان الطاهر، (٢٠٠٣): "علم الاجتماع السياسي - قضايا العنف السياسي والثورة"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة.
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومي، (٢٠١٠): "تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠".
- الخصور، إبراهيم سليمان، (٢٠٠٦): "التغيير الاجتماعي بين القوة والسياسة دراسة في أسباب العنف الاجتماعي(روسيا-الصين-كوبا-اليابان) نموذجاً"، مجلة كلية التربية، جامعة البعث، دمشق، مجلد (٢٢) عدد (١).
- الخصور، إبراهيم سليمان، (٢٠٠٩): التربية والتغيير الاجتماعي، مرجع سابق.
- الخصور، إبراهيم، (٢٠٠٩): "التربية والتغيير الاجتماعي"، مجلة جامعة البعث، دمشق، مجلد (٢٥)، عدد(١).
- الدرأوشة، عبد الله سالم، (٢٠١٢): " دور الشاب في التغيير في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية"، جامعة الحسين بن طلال، الأردن، عدد(٢٠).
- الدسوقي، عاصم، آخرون(٢٠٠٥): " البحث عن قانون علمي لظاهرة الثورة – الإشكاليات- الفروض"، ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، الثورة والتغيير في المجتمع العربي عبر العصور، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
- الزغبي، محمد أحمد، (١٩٧٨): "التغيير الاجتماعي"، دار الطليعة للنشر والطباعة، بيروت.
- السويدي، محمد إبراهيم، (٢٠١٤): " مصر ما بعد ٣٠ يونيو"، ورقة عمل، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة
- الكيالي، عبد الوهاب، (١٩٧٩): " الموسوعة السياسية"، الجزء الأول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

- برينتن، كرين،(٢٠٠٩): "تشریح الثورة"، ترجمة سمير الجلبي، الطبعة الأولى، دار الفارابي ، القاهرة.  
توفيق، أماني مصطفى كمال، (٢٠١٣): "الأثر الاقتصادي لثورة ٢٥ يناير علي قطاع تأمين الممتلكات"،  
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ورقة عمل.  
جلبي، علي عبد الرازق،(٢٠١٣): " الإندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة- مصر بعد ثورة ٢٥ يناير  
نموذجاً"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية  
والإنسانية، ٣٠-٣١ مارس، الدوحة، قطر.  
حسيب، خير الدين،(٢٠١١): "حول الربيع الديمقراطي العربي: الدروس المستفادة"، مجلة المستقبل العربي،  
مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٨٦، ابريل.  
رشدي، أمل،(٢٠١٣): "حركة تمرد"، ورقة عمل، مركز معلومات دعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء.  
رضوان، المنتفع، (٢٠١١): "الحراك الاحتجاجي بمصر- الأسباب والتداعيات"، مجلة العلوم القانونية، جامعة  
محمد الخامس السويسي، عدد(١).  
زايد، أحمد، اعتماد علام، (١٩٩٢): "التغير الاجتماعي"، مكتبة الأنجلو المصرية  
زايد، أحمد،(١٩٨٤): "علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية"، ط٢، دار المعارف، القاهرة.  
سرحان، منير المرسي،(١٩٨١): "في اجتماعيات التربية"، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية.  
عكاشة، أحمد،(٢٠٠٥): "شخصية المصري وأمراض الزعامة ومعضلة التعليم" ، دار الشروق  
المصرية، القاهرة، ص١٥.  
علام، محمد عبد الهادي، (٢٠١٢): "ثورة ٢٥ يناير وتحديات المستقبل"، دار العين للنشر، القاهرة.  
كرازين، يوري،(١٩٧٥): "علم الثورة في النظرية الماركسية"، ترجمة سمير كرم، الطبعة الأولى، دار  
الطليعة، بيروت.  
كوهن، بيرسي،(١٩٨٥): "النظرية الاجتماعية الحديثة"، ترجمة عادل مختار الهواري، دار المعرفة  
الجامعية.  
مركز معلومات دعم واتخاذ القرار،(٢٠١٣): " بيان بالمساحة الكلية وعدد السكان بمحافظة الشرقية"،  
مطوري النظم، محافظة الشرقية.  
مصطفى، مريم أحمد،(٢٠٠٢): "التغير ودراسة المستقبل"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية  
مقلد، إسماعيل صبري،(١٩٨٥): " العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات"، الطبعة  
الأولى، دار السلاسل، الكويت.  
وصفي، عاطف،(١٩٩٠): "الأنثروبولوجيا الاجتماعية"، ط١، دار النهضة العربية، بيروت.

- Boesche. R,(2006): 'Tocqueville's Road Map: Methodology, Liberalism, Revolution, and Despotism', Lexington Books.  
Goldstone.J,(1980): "Theories of Revolutions: The Third Generation", World Politics.  
Mahmoud,Ashraf Abdelaal,(2013):"The global and local economic indicators strictly correlated with the investment trend Egypt case: Before and after 25<sup>th</sup> Jan Revolution", Munich Personal RePEc Archive, paper No.44358  
Michael G. , L. Robert,(2008): "Political Science An Introduction", New Jersey, Pearson Education

## **SOCIETAL FACTORS LEADING TO 25 JANUARY AND 30 JUNE REVOLUTIONS IN EGYPT "A FIELD STUDY IN A VILLAGE OF SHARKIA GOVERNORATE"**

**Ecresh, A.A and Huda A. El-Deeb**

**Rural Sociology Faculty of Agriculture - Zagazig University  
Faculty of Agriculture - Zagazig University**

### **ABSTRACT**

The current study aimed at: identify the relative importance of societal factors led to 25 January revolution, the relative importance of previous societal factors after 25 January 30 and June revolutions, testing the significant differences after and before 25 January and 30 June revolutions according to each factor societal factors mentioned above, testing the significant differences after and before 25 January and June 30 revolutions according to each indicators of societal factors mentioned above, and identify the views of the respondents about the positive and negative effects of 25 January and 30 June revolutions on Egyptian society. The field study conducted in the village of (Menshat Abo Elakhdar, Zagazig, Sharkia Governorate), and data had been collected from a sample of 150 respondents with random sample from individuals over the age of 18 years by a personal interview using the form questionnaire during the period from the beginning of March and lasted until the end of June 2015. Data had been analyzed with using numerical tables, percentages, arithmetic mean, standard deviation, Z-scores, T-scores, Cronbach's alpha coefficient, Kruskal-Wallis test. The most important results of the study were that: (1)the local administration was the first factor among societal factors led to 25January revolution, followed by the psychological factor, agricultural factor, and the security factor, while the health factor, and the educational factor occupied the last societal factors led to 25 January revolution, as well as the local administration factor also still the first factor after 25 January revolution and the 30 June revolution followed by agricultural factor, the security factor, and psychological factor, also the healthy factor, the educational factor still the last factors after 25 January and 30 June revolutions. (2) There was a significant difference after and before 25 January and 30 June revolutions, according to the security factor at the level of 0.01, also a significant difference after and before 25 January and June 30 revolutions, according to each of the social factor, the political factor, and the education factor at the level of 0.05, while no significant differences shwed after and before 25 January and 30 June revolutions, according to the psychological factor, the economic factor, health factor, agricultural factor, and the factor of local administration, and about the effects of the revolutions of 25 January and 30 June on Egyptian society. (3) respondents mentioned that the most important positive effects of 25 January revolution were: Claim masses to stamp out corruption, freedom of expression in economic, social and political matters of

the country, and demand the masses to cause reform in aspects of society rates reached (27.8%, 20.2%, 16.5%) respectively, while the most important negative effects of 25 January revolution were: The spread of lawlessness and riots, theft, bullying and the lack of a sense of security and safety, increase bribes and financial and administrative corruption, and the high prices and scarcity of some goods such as gasoline, diesel and gas rates reached (25.6%, 21.6%, 13.6%) respectively, and about the most important positive effects of the revolution of 30 June : Claim to cause reform in aspects of society, the elimination of the Brotherhood and their destructive ideas, and return to the relative sense of security and safety of citizens rates reached (20.3%, 17.5%, 12.7%) respectively, while the most negative effects of the Revolution of 30 June are:the emergence of corrupt symbols of National Party members once again in the political field, no change or progress occurred in the conditions of society, and decline in the degree of freedom of expression of what it was during the events of January 25 rates reached (16.0%, 10.7%, 10.7%) respectively.

**Guidingwords:** societal factors, positive and negative effects, 25 January revolution, 30 June revolution, Egypt.